

ستار جبار علامي وخضر عباس عطوان

العراق

قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العراق

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقيضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر دراسات استراتيجية كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هبئية التدريير

جمال سند السويدي رئيس التحريس عايدة عبدالله الأزدى مديرة التحرير

عمياد قيدورة

الهيئة الاستشارية

وزير التربية والتعليم جامعة الإمارات العربية المتحدة

حنيـف القاسمـــي إسماعيل صبرى مقلد جامعة أسيبوط صاليح المانيع جامعة الملك سعود محمد المجذوب جامعة بيروت العربية فاطمحة الشامحسي ماجـــد المنيـــف جامعة الملك سعـود

دراسات استراتيجية

العراق قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية

ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان

العدد 116

تصدر عن



محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

© مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2006

جميع الحقوق محفوظة الطبعة الأولى 2006

ISSN 1682-1203

ISBN 9948-00-843-X

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 9712-4044541+

فاكس: 49712-4044542+

E-mail; pubdis@ecssr.ae Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

7	مقدمة
12	طبيعة الوضع السياسي في العراق
40	الوضع السياسي الدولي للعراق
49	العراق: الدور الإقليمي والدور العربي القادم
55	مستقبل العلاقة العراقية العربية
61	مستقبل العلاقة العراقية _الأمريكية
81	خاتمية
91	الهوامش
101	نبذة عن المؤلفَين

مقدمة

أولاً: أهمية الدراسة وهدفها

عندما يرغب أحدنا في دراسة وضع دولة، أو دراسة علاقاتها فإنه سيجابه بإشكالية التعامل مع متغيرين أو ثلاثة؛ إذ إنه من المعروف أن أغلب الدول تشهد استقراراً في نظامها السياسي، وكذا الحال في علاقاتها الدولية. إلا أن الأنموذج العراقي، في مرحلة ما بعد التغيير السياسي الذي أحدثته الولايات المتحدة الأمريكية فيه، يعد أنموذجاً نادراً في هذا الصدد؛ إذ لا يمكن التكهن بمستقبل العراق، كها لا يمكن استكشافه بحساب بسيط. هذه الصعوبة قد تدفع بعض الناس إلى عدم الاقتراب من دراسة الوضع العراقي واحتهالاته. لكن نظراً إلى أبعاد الموضوع: العراقية، والأمريكية، والإقليمية، والعربية، فإنه صار يحظى بأهمية بالغة بالنسبة إلى كل المحللين السياسيين في المنطقة وفي بقية العالم.

لقد أدى التغيير السياسي الذي حدث في نيسان/ إبريل 2003 إلى تحولات جذرية في أوضاع العراق الداخلية والخارجية، قلبت معها جميع الفرضيات الموضوعة لهذه الدولة، من إمكاناتها، وتطلعاتها، ومصالحها، والأدوار التي يمكن أن تقوم بها. ولهذا نبجد أن وضع العراق في المستقبل يحدد في ضوء الحديث إما عن تكيف مع الوضع القائم، والقبول بها تضعه الولايات المتحدة الأمريكية من أطر ومحددات مختلفة، تعززها سيطرتها العسكرية السياسية على مجريات الأمور في البلاد، وإما عن محاولة إيجاد شكل جديد من

در اسات استر اتعجمة

التفاعلات، ناجم عن اختراقات واسعة في الوضع القائم حالياً، عبر جعل المشروع السياسي الأمريكي وما يتبعه يخفقان. والعراقيون في هذا مختلفون بين مؤيد للولايات المتحدة الأمريكية، ومعارض لها، أو رافض لها.

ويبقى من المهم الإشارة إلى البيئة الخارجية في هذا الإطار؛ حيث نجد أن الأطراف الخارجية المختلفة تحمل معها مشروعها السياسي الـذي تطمح إلى تطبيقه في العراق، أو تحقيق أكبر قدر ممكن من مفرداته. وهناك شرائح واسعة من العراقيين انخرطت في هذه المشروعات.

وفي وسعنا أن ننظر إلى أحداث اليوم، وأن نتين ما يعدّ توجهات حاسمة، ونستطيع أن تتوسع في النظر إلى هذه التوجهات لدى دول المنطقة الأخرى، التي ستعمد إلى الرد على الوجود الأمريكي الجديد، ووضع ترتيبات وإجراءات، تكيفها مع الوضع الجديد في العراق.

ثانياً: إشكالية الدراسة

يثير وضع العراق السياسي شعوراً عميقاً بالحيرة؛ فليس من السهل على أحد أن يزعم انتصاراً حاسماً ونهائياً للأنموذج الأمريكي والقوى المساندة له. كما يكاد يكون من المستحيل أن يجادل المرء بأننا نحيا، أو نوشك – على الأقل – أن نحيا في ظل نظام جديد يقدم فروض الطاعة للخارج بشكل كامل، أو يقوم على احترام الوضع الإقليمي السائد. وعوضاً عن تلك الأحلام يعاني العراق أزمة اقتصادية واجتماعية، وفوضي سياسية، ويسود فيه عنف بالغ يبدو في كثير من الأحيان مستعصياً على الفهم. هذا الوضع يثير مشكلة فكرية وعملية ترتبط بانعدام اليقين؛ فالعراق لم يستقر على نظام سياسي يحظى بقدر مقبول من الشرعية؛ بحيث لا تعمد إحدى الجهات أو أحد المكونات على مقبول من الشرعية؛ بحيث لا تعمد إحدى الجهات أو أحد المكونات على

العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها الستقبلية

تقويضه بقوة السلاح مستقبلاً، وهو الأمر الذي ينسحب على حال علاقاته مع غتلف الدول. كما أن تنظياً سياسياً فاعلاً للمعارضة مايزال غائباً؛ الأمر الذي يعطى الولايات المتحدة الأمريكية والقوى السياسية التي ارتضت المشاركة بالعملية السياسية تحت وضع الاحتلال فرصة مضاعفة التأثير في الوضع العراقي؛ بغية ضهان موقع أفضل في إدارة النظام العراقي القادم.

وإذا نظرنا إلى العلاقة بين القوى السياسية العراقية نفسها فسوف نرى أن هذه العلاقات يتصارع عليها اتجاهان: الأول هو ضغط اعتبارات الاستحواذ على سلطات الدولة العراقية، وفق ما يتوافر لها من إمكانات مادية، وقدرة على الثارة العنف، وخطاب مؤثر في عواطف المواطنين، والاتجاه الشاني هو ضغط الشارع العراقي الذي يدفع القوى السياسية العراقية نحو قبول العملية السياسية السلمية في سبيل الوصول إلى سدة الحكم في البلاد. وإذاء هذا الوضع نشأ توازن بين القوى السياسية المختلفة لا ينجو العراقيون من تأثيراته، وأهمها تبعية الشعب لتتاتج علاقات تلك القوى. لكن هل سيبقى العراق رهينة بها ستؤول إليه حال العلاقة بين القوى السياسية العراقية؟ علماً أن هذا الأمر هو الذي يحول دون قدرته على صوغ علاقاته بالشكل الذي يجعله مؤثراً في البيئة الدولية.

ثالثاً: منهج الدراسة وفرضياتها

لدراسة الإشكالية السابقة تم اعتهاد المنهج النظمي، في تصميم الخطة العامة للدراسة، والمنهج التحليلي في التعامل مع فقراتها. ولقد اعتمدت الدراسة ثلاث فرضيات رئيسية؛ بقصد التعامل مع الإشكالية السابقة، وهذه الفرضيات هي:

دراسات استراتيجية

- أن الوضع العراقي لا يمكّن أي قوة سياسية عراقية من أن تحصل على فاعلية سياسية أعلى من المستوى المحدد لها إلا عبر إقامة علاقة إيجابية مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- 2. أن علاقة العراق بالبيئة الدولية تعكس التأثير السياسي للولايات المتحدة الأمريكية. وأن العراق يعيش محاولات فرض الهيمنة على مؤسساته، بدرجة عالية من الاختراق الخارجي الذي يحظى بعضه بالرضا أو قبول القوى السياسية العراقية الضمني له. وتحول العراق إلى مجال مفتوح للسياسة الدولية لأنه افتقد الإمكانات السياسية المؤهلة لم ارسة سيادته، وصار المتغير الخارجي باختلالاته (تحكم الولايات المتحدة الأمريكية، وأطاع إيران ...) ينطوي على تاثير فاعل في صوغ علاقات العراق الدولية، بها لا يتساوى وطموحات العراقيين.
- كما أن ما انتهت إليه حال العراق، وجعله تحت السيطرة السياسية الأمريكية، دفعا أطراقاً دولية عدة إلى القيام بمحاولة غير مباشرة لإغراق الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، عبر تصعيد العنف الداخلي، أو العنف العابر للحدود. وسيتم توظيف العراق لأداء أدوار سياسية دولية لمسلحة الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك قد ينعكس العداء وتقاطع المصالح والسياسات في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع تلك الأطراف على علاقات العراق الدولية سلباً.
- بقصد استشراف علاقات العراق القادمة، نقول: إن العراق يمكنه أن يؤدي أدواراً دولية فاعلة، وربا الإسهام في إعادة صوغ النظام الإقليمي

إذا ما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية تأهيل إمكانات العراق، والارتقاء بها إلى مستوى ذلك الدور، وإذا قامت باستثبار خيار تنافس وصراع بين القوى العراقية (حتى تلك القوى التي تدين بولاء لقوى إقليمية هي في حالة صراع مع الولايات المتحدة الأمريكية) على إدارة الدولة العراقية عبر الالتزامات والتعهدات الداخلية.

في ضوء الفرضيات السابقة نتساءل: ما وضع العراق الدولي الراهن؟ وكيف ترى القوى السياسية العراقية مصالحها ومصالح البلد؟ ولماذا؟ وما برامجها لتحقيق تلك المصالح؟ وما تأثير الوجود السياسي الأمريكي على سياساتها تجاه بعضها بعضاً؟ وكيف يرى العراقيون مصالحهم؟ وما المكاناتهم لتحقيق تلك المصالح؟ وما شكل النظام السياسي القادم في العراق؟ وكيف ترى القوى السياسية العراقية مصالحها في ذلك النظام؟ ولما العراقية، كسياسات وأولويات؟ وهل يستطيع العراقيون إحداث تعديل العراقية، كسياسات وأولويات؟ وهل يستطيع العراقيون إحداث تعديل للخلل الذي يتناب وضع دولتهم؟ وكيف؟ وهل بإمكان العراق الخروج من مأزق علاقات العراق الخارجية غير الإيجابية الناجة عن وقوعه تحت داشرة التأثير السياسي الأمريكي؟

رابعاً: هيكلية الدراسة

سنحاول الإجابة على ذلك عبر دراسة حال العراق، وما يتوقع الوصول إليه خلال المستقبل القريب والمنظور، ثم احتمالات العلاقة بين العراق

در اسات استراتیجیه

والعرب، و العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عبر خسة محاور أساسية، وهي:

- 1. طبيعة الوضع السياسي في العراق.
 - 2. الوضع السياسي الدولي للعراق.
- 3. العراق: الدور الإقليمي والدور العربي القادم.
 - 4. مستقبل العلاقة العراقية _ العربية.
 - مستقبل العلاقة العراقية الأمريكية.

طبيعة الوضع السياسي في العراق

أولاً: تطور أوضاع الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي

ليس ثمة خلاف حول الوضع السياسي في العراق بين نيسان/ إبريل 2003 و28 حزيران/ يونيو 2004، فهناك احتلال عسكري أجنبي لهذا البلد، والشخص الرئيسي الذي تولى شؤون العراق من 6 أيار/ مايو 2003 إلى 28 حزيران/ يونيو 2004 إنها كان بول بريمر، الحاكم الإداري لسلطة التحالف المؤقتة. ألقد تأكدت رسمياً حقيقة الاحتلال في العراق في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 الصادر في 22 أيار/ مايو 2003، واعترافه "بالسلطات والمسؤوليات والالتزامات المحددة بمقتضى القانون الدولي المطبق هنا، لهذه الدولة كدولة محتلة تحت قيادة موحدة (هي السلطة). ولم يعط قرار مجلس الأمن هذا الشرعية للاحتلال، بل كان اعترافاً بالوضع القائم فعلياً. فيها أكد قرار مجلس الأمن رقم 1511 الصادر في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2003 ما

العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المتقبلية

تقدم، إلا أنه تناول الجوانب الشكلية لكيفية قيام سلطة التحالف المؤقتة «بإعادة السلطات والمسؤوليات إلى شعب العراق بأسرع ما هو محكن عملياً» إلى جانب الدور الأمني المركزي للقوة المتعددة الجنسيات في صون الأمن والاستقرار في العراق.

لقد شهد شهر حزيران/ يونيو 2004 تشكيل أول حكومة عراقية (وجبود ر ثس للوزراء ورئيس للدولة العراقية) لإدارة البلد. تبلاه إصدار مجلس الأمن الدول القرار 1546 في 8 حزير ان/ يونيو 2004 يعلن فيه (الفقرة 2) إنهاء الاحتلال، وجدولاً زمنياً (الفقرة 4 ج) لإجراء انتخابات مجلس وطنبي للدولة العراقية، وسبق هذا أن اتفقت سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم العراقي (وهو هيئة من 25 عضواً اختارتهم الولايات المتحدة الأمريكية من من القوى والشخصيات السياسية التي ارتضت إدارة العملية السياسية في ظل الاحتلال، وأريد به تجسيد حالة التعددية العرقية والدينية والطائفية في البلد)، في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 على جدول زمني لإقامة حكومة عراقية ذات سيادة. وفي 8 آذار/ مارس 2004 أُقر القانون الإداري للدولية العراقسة للمرحلية الانتقالية، تبلاه في 1 حزير إن/ يونيو 2004 تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة (المرحلة الثانية في حياة الدولة العراقية الجديدة بعد مرحلة مجلس الحكم)، واختير الدكتور إياد علاوي رئيساً لوزراء الحكومة المؤقتة، والشيخ غازي الياور رئيساً مؤقتاً للعراق. وفي 28 حزيران/ يونيو 2004 سلمت سلطة التحالف المؤقتة رسمياً السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة، وأعلن أن الاحتلال قد انتهي. وقيد أجريت انتخابيات المجلس الوطني العراقي الانتقالي (المرحلة الثالثة في حياة الدولة العراقية الجديدة)، يوم 30 كانون الثاني/يناير 2005، بمشاركة نحو 59٪ من مجموع الذين يحـق لهم حق التصويت.

أما المرحلة الراهنة في حياة الدولة العراقية، والتي يتوقع أن تستمر حتى نهاية عام 2009، فقد ابتدأت عملياً بالتصويت لمصلحة الدستور العراقي المدائم في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2005، أعقب انتخابات 15 كانون الأول/ ديسمبر 2005 التي شُكلت على أساسها حكومة تعمل بموجب ذلك الدستور. وانتهت هذه الانتخابات إلى صعود ثلاث قوائم رئيسية هي: الاثتلاف العراقي الشيعي بـ 128 مقعداً، والائتلاف الكردستاني بـ 53 مقعداً، وإباهيم الحكومة إلى الدكتور إبراهيم الجعفري.

وهنا نتساءل: هل ملك العراقيون تسير أمورهم بشكل مستقل؟ الواضح أن هذا لم يحدث. ويعبر عن ذلك الدكتور عبد الجبار أحمد أستاذ العلوم السياسية بجامعة بغداد بالقول: إن العملية السياسية الجارية في العراق لن تنهي الاحتلال الأمريكي للعراق، "وأقصى ما تستطيعه أية حكومة عراقية تنتخب في مثل ظروف العراق هو تقليص الوجود الأمريكي العسكري وليس السياسي. أما إذا حصل وتقليص الوجود السياسي فهذا يعني أن الولايات المتحدة أصبحت مؤسسة خيرية عالمية تضحي بابنائها وتنفق أموالها لصالح شعوب العالم ومنهم الشعب العراقي". وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل: هل سيملك العراقيون القدرة على ذلك في المستقبل أو أن البيئة الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية تحديداً) سيكون لها القول الفيصل في تحديد شأن العراق؟ وما حجم تدخل البيئة الإقليمية في هذه القيضية؟ إن

هذا يدفعنا إلى ضرورة معالجة الوضع السياسي المداخلي بموضوعية، وبيان حجم تأثير البيثة الخارجية عليه؛ حتى نكون منصفين في تقدير الوضع السياسي لهذه الدولة، وبيان علاقاتها المحتملة في المرحلة القادمة.

ثانياً: إشكالية السلطة المؤسسة على الولاءات الفرعية

عا لاشك فيه أن العراق يتمتع على صعيد البناء الداخلي بالتلون؛ إذ صب في هذا المجتمع الكثير من الأعراق والأديان والطوائف ليضرج منه مزيع معقد جداً، تعقدت معه شبكة الهوية العراقية أكثر فأكثر. قد يقول قائل: إن هذا حال بقية المجتمعات في العالم، ولكن ليس الأمر على هذا المستوى من التعقيد الذي وصل إليه المجتمع العراقي. وإذا نظرنا في الموروثات الموجودة لدى أغلب العراقيين (في التفكير والسلوك) رأينا العنصرين الأكبر، وهما: الموروثات الطائفية والموروثات العشائرية، وقد طغى كل منها حتى على الكفاءة، وتارة تغلب موروثات على أخرى لدى بعض قيادات القوى السياسية (في ظل التداخل بين الواقع العشائري والطائفي في العراق). 3

الانتخابات التي أجريت في 30 كانون الثاني/ يناير 2005 كشفت بدائية التفكير السياسي لدى العراقيين. فالتحالفات بين القوى السياسية كانت هشة، وحكمها مبدأ واحد، هو: الصعود وتأكيد الوجود الطائفي أو العرقي أو العرني فقط، والعدد الضخم من الحضور (111 تنظيماً سياسياً وائتلافاً مشاركاً في الترشيح والتنافس على مقاعد المجلس الوطني المؤقت) آنذاك أفاد وجود انقسام حادبين العراقيين، ثم قابله وجود إحجام عن المشاركة في الانتخابات على أساس طائفي بنسبة 41٪ من إجمالي من يحق لهم التصويت.

وأخيراً - مع ما أفرزته الانتخابات من نتائج - سُيِّر فيها الإنسان العراقي اكثر مما خُيِّر، طرحت مسألة ضرورة ضهان تمتع الدستور العراقي بالشرعية، واعتهاد نظام التوافق في توزيع المناصب السيادية، مادام من فاز بالانتخابات لا يستطيع عارسة دوره في إدارة البلاد. كها أن الأكراد طرحوا برنامجاً سياسياً واضحاً يتضمن المطالبة بتولي منصب رئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء، وتبقى مسألة انفصالهم عن العراق خاضعة لضوء أخضر من الولايات المتحدة الأمريكية. لكن يجب أن نتذكر أن العراق يمر بظروف غير طبيعية، وأن من يتصرف به قوى سياسية لا تملك مشروعاً وطنياً متكاملاً في المطلق؛ حيث إن ولاءها للذي أسهم في تقديمها إلى الواجهة، أو ضغط لأجل اختيارها (الولايات المتحدة الأمريكية، أو إيران، أو إسرائيل...). وأن دول العالم لا تسمع عن العراق رأياً أو موقفاً مستقلاً.

ولا تكاد انتخابات 15 كانون الأول/ ديسمبر 2005 تختلف عن نظيرتها السابقة من حيث الاحتكام إلى النزعة الطائفية أو العرقية أو الانتهاء العشائري في الترشيح والتصويت. فقد شُحن الإنسان العراقي عاطفياً بدعاوى الآخر المتهايز العدو، فأصبح لا يفكر بالبرامج السياسية بقدر تفكيره في تحصين ذاته ضمن ولاءاته الأولية، فانتهت التتبجة وفي ظل مجتمع تعددي، ودستور لا يتبح تشكيل حكومة دون الحصول على موافقة ثلثي أصوات مجلس النواب (البرلمان) وفقا للهادة 134 ثانياً، الفقرة (أ) من الدستور - إلى إعادة طرح مسألة التوافقات في التشكيلة الحكومية وتوزيع السلطات.

والمسألة التي تطرح نفسها الآن هي: 4 تأسيس كيان سياسي لا يقصي بعض الأطراف عمداً، بحيث تستمر سياسة تصفية الحسابات الطائفية والعرقية. ولا نعتقد أن العراقين سيحالفهم أي نجاح، في تأسيس بلادهم من جديد إذا ما حمل كل طرف أجندة عمل خاصة به، معبراً عنها بحزب سياسي، فأي عمارسة تحول بعض الأجندات المتطرفة إلى برامج عمل سياسية من أجل مصالح فئوية عرقية أو طائفية ستؤدي إلى المزيد من الصعوبات في إدارة الدولة العراقية، وربيا تدفع نحو الحرب الأهلية؛ إذ مازال أغلب العراقيين يضعون المصالح الفئوية وقضاياها ومستقبلها أولاً. ولا شك أن العيال أسئلة تطرح من قبيل: هل يمكن اعتباد العراقيين على أنفسهم في تأسيس دولة؟ وهل العراق قاب قوسين من الديمقراطية؟ وهل ستحسم مشكلاتهم صناديق الاقتراع؟ وهل يمكن أن يعيشوا أحلاماً وردية بالتغيير؟ وهل يتم تجاهل طومل يتم تجاهل المرتفعة جداً في العراق؟

لقد تركت الحكومات العراقية المتعاقبة شعباً محملاً بأعباء ثقيلة، شعباً لمه تعقيداته. فثمة سياسات خاطئة مورست في تكوين العقلية العراقية التي تميل دوماً نحو الانتهاءات الضيقة (غير الموضوعية من حيث التعصب لها) وتبديل المواقف والأمزجة.

أما من حيث التفكير والاعتقاد الديني _الطائفي ذوا المضمون السياسي، فيعيش العراقيون في أغلبهم مرحلة انغلاق فكري _ديني منسوج من الموروث الثقافي المحافظ الذي تحجر منذ ألف عام، وأصبح عقيدة واحدة، ومذهباً واحداً، وفرقة ناجية واحدة، ويدعم ذلك

در اسات استر اتبجية

انغلاق المؤسسة الدينية التي تشرع للحالة السياسية، فكلتاهما شكل لانغلاق واحد متهاسك من الدين والسياسة. الانغلاق الديني يستعمل تفسيراً للشريعة لتحقيق الثبات الاجتماعي، وكأداة للسيطرة والتخويف، ويطبق قانون الردة ضد المعارضين السياسين والمفكرين والناقدين لمأساوية المجتمع العراقي.

ويتداخل الانغلاق الديني مع الانغلاق السياسي والانغلاق الاجتهاعي في انغلاق واحد سميك. الانغلاق الديني يمد الانغلاق السياسي بسرعيته، والانغلاق السياسي يستعمل الانغلاق الديني لتثبيت قواعده، والانغلاق الاجتهاعي يعد له المجتمع ما غلفه الانغلاقان الديني والسياسي عبر التاريخ. ويلاحظ أنه يتولد من كل ذلك منظومة واحدة من القيم، سواء لدى الإنسان أو المجتمع العراقيين: أخلاق القرية، وكبير العائلة، ورئيس العشيرة، والمحتمع العراقيين: أخلاق القرية، وكبير العائلة، ورئيس العشيرة، والمحتمع للتقاليد، وتقريب الأقارب (أبناء الطائفة أو العشيرة). وهذه التعبيرات كلها كلهات حق يراد بها باطل، وهو استمرار الانغلاق، ووقف الزمن، وتكفير كل من الإمن ويوفن أن الأفكار المنغلقة ليست كل ما في العالم، أو يدعو إلى محاكمتها، ويؤمن بأن هناك عالم خارج دائرة ذلك التفكير الضيق، ويتبنى نهاذج بديلة أو نقيضة.

ويفرض الانغلاق نفسه وينشر سطوته على التنشئة، التي تهدف إلى طاعة أولي الأمر، وتدعو إلى طاعة الإمام؛ فالخروج على النظام فتنة. وتعتمد التنشئة على الحفظ والتلقين لمذهب واحد وعقيدة واحدة تعتمد على طاعة النصوص والالتزام بحرفيتها، وتقليد السلف واتباع الأثمة. وما يحدث في الإعلام بشكل حاد منذ التغيير السياسي الذي

حصل عام 2003. نظام الحكم (الديني) أنموذج لكل النظم، واللافتات والإعلانات في المساجد، والجامعات، ومعاهد العلم... كل ذلك من أجل السيطرة على الرأي العام، واحتجاز العقل رهينة للانغلاق.

إن أي رؤية للواقع الفكري والثقافي في العراق، من الحرية الأكاديمية إلى البرامج الأخرى، ينبغي أن تتم على خلفية واقع أن البلد وشعبه هما تحت احتلال عسكري، ووجود القوات الأجنبية، وافتقار عام إلى الأمن والخدمات، وتحول سريع في الشضاريس السياسية، كل هذا خلف سياقاً سريع الاشتعال ومسيّساً للتراث الثقافي العراقي والجامعات ومراكز الأبحاث، وحقيقة اعتباد القوى الرئيسية على السلطات الأمريكية، وبعضها على إيران؛ من أجل الأموال والأمن وإدارة الدولة العراقية. وهذا الوضع مرهون أولاً وقبل كل شيء بمصالح أيديولوجية واستراتيجيه أمريكية.

وحدها الملاحظة قادرة على رصد تجليات العقل العراقي وسلوكيات العراقيين في مرحلة الاحتلال؛ فالوضع الثقافي يشهد التيه واللغة المفرطة في عنفها، يزيده عدم وضوح صورة المستقبل والرغبة في ملء الأنموذج الجديد بقيم معينة. والأمر يمكن تفهمه ببساطة إذ استعدنا الأثر النفسي الكبير الذي تركه التهميش والمحو والتهديد من قبل السلطة السابقة؛ فقد ساعدت تلك السلطة على توليد ساح شخصية وعقلية سلبية لأجيال من العراقيين.

إن الحديث عن الإقصاء الطائفي بات يفرضه الواقع المعاش حالياً في العراق، كما تفرضه دعوات الوصول إلى الأمن الاجتماعي والسياسي؛ إذ ساد المجتمع العراقي نوع من الارتباك في أثناء حكم الرئيس العراقي السابق

دراسات استراتيجية

صدام حسين؛ لأن طبيعة تكوين النظام كانت غريبة عن المقاييس الاجتهاعية والسياسية. فالعنف الذي مورس لم يكن بفعل طائفي خالص، بل بدوافع سياسية، أهمها في الغالب الفزع من ضياع السلطة. وليس من الغريب على عامة العراقين أن تختلط عليهم الأوراق، فلا يستطيعوا الفرز بين المسألتين. فالفكر العراقي الاجتهاعي - السياسي يتميز بظاهرة التعميم، وتوسيع رقعة الفعل ليشمل مجموعة من الناس، وقد يصدر التعميم في بعض الأحيان بشكل عشوائي، وفي حين آخر بشكل غرضي، فالمجموع يؤخذ بجريرة فعل فرد يحسب على أبناء هذه المجموعة.

واليوم نلاحظ أن الثقافة العراقية صارت تفرض الانتقاء الطائفي؛ بمعنى علو المكانة للطائفة والعشيرة؛ إذ يجلب المسؤول أقاربه، ويبعد الآخرين أو يقصيهم بناءً على هذا الاعتبار. لقد خرجت صيغة بجلس الحكم المعتمدة على نسب معينة وتوزيع طائفي غير مدروس لدى الدوائر المسؤولة في الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تملك تصوراً واقعياً عن التكوين الاجتهاعي والتكوين الديني للمجتمع العراقي، معتمدة في ذلك على نصائح (بعض الساسة الجدد في الساحة العراقي، معتمدة في ذلك على نصائح (بعض الساسة الجدد في الساحة العراقية عن كانوا خارج العراق)، و أقوال تتحدث عن إحصاءات وأرقام افتراضية لنسب السكان؛ بهدف الوصول إلى ديمقراطية ترضي الطوائف، فكان أن أبرز هذا مشكلة وضخمها. ثم نجد أن من اختيروا الطوائف، فكان أن أبرز هذا مشكلة وضخمها. ثم نجد أن من اختيروا انتخابات المجلس الوطني الانتقالي في 30 كانون الشاني/ يناير 2005 أن تلغي المتحاب التوافقي، وأكثر ما يخشى منه هو تكريس ذلك وإقراره في المراصل اللاحقة.

ونتحدث عن هذه الخشبة بفعل سياسات الأمر الواقع المعتمدة في العراق، فالدستور العراقي حوَّل مسألة اختيار رئيس الجمهورية إلى البرلمان وليس الشعب، وحدد اختياره بموافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب، وجعل مسألة اختيار رئيس للوزراء مشروطة بذلك. وفي ظل التعددية المجتمعية والسياسية، لا يمكن أي كيان سياسي الحصول على هذه النسبة؛ لذا تتجه الأنظار إلى القبول بمبدأ التوافقية، وما يدعم ذلك أن إعلام الدولة العراقية الرسمي تحدث بمجمله عن تفضيل رجال شيعة فقط لمنصب رئيس الوزراء، وأجرى في ذلك أكثر من استطلاع للرأي، وعلى أساء محددة، وفضل للأكراد والعرب السنة حصراً منصبي رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان. كما أن والعراقي في ظل المراحل الممتدة من حكومة إياد عالاوي في حزيران/ يونيو 2004 وحكومة الجعفري في نيسان/ إبريل 2005 وحتى حزيران/ يونيو 2006 وحكومة المعقورية و.

والأخطر من كل ذلك أنه وفقا للهادة 9 من الدستور – سيكون لكل منطقة جيشها؛ فالمادة تشير صراحة إلى أن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية تتكون من مكونات الشعب بها يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز أو إقصاء. وفهم هذا الأمر بطريقة ملتوية ومغرضة عندما أعيدت هيكلة المليشيات الكردية لتكون الجيش العراقي والجهاز الأمني في كردستان، ومنظمة بدر الشيعية لتكون جيش العراق وجهازه الأمني في وسط العراق وجنوبه، وبانتظار انخراط مليشيات جيش المهدي فيه، وتشير معلومات إلى قبول أمريكي بأن تكون التنظيهات المسلحة في المناطق الغربية جيش العراق وجهازه الأمني في تلك المناطق. وكل من التشكيلات المذكورة لم يخضع وجهازه الأمني في تلك المناطق. وكل من التشكيلات المذكورة لم يخضع

طوال العامين الماضيين في إطار مناطقه، في الغالب، لأي ارتباط على صعيد الأوامر أو العمليات بوزارة الدفاع أو الأمن القومي أو الداخلية، وإنها لإمرة قياداتها الحزبية، أما على صعيد العمليات الاستراتيجية فإن التنظيمين الشيعي والكردي خضعا لسلطة القوات الأمريكية. وأما على صعيد الرواتب فأفرادهما يتقاضونها من الحكومة المركزية. بل إن وزارة الداخلية صارت مع مستهل عام 2006 تملك ثلاثة ألوية شيعية خالصة على صعيد القيادات، ويتم الترتيب لإنشاء لواء للعرب السنة.

إن ما تقدم يدفعنا إلى التساؤل: ما سر بروز الطائفية في العراق إلى حد الانفجار؟ قبل أكثر من عقدين، تقريباً، تراجع دور الدين والطائفية في الحياة الانفجار؟ قبل ذكثر من عقدين، تقريباً، تراجع دور الدين والطائفية في الحياة الاجتماعية، وقبل ذلك عُدًا عقبة في وجه نظام الحكم؛ فمن كان متفائلاً بمستقبل العراق رأى أن الطائفية قد انتهت بانتهاء ما كان يعتقد به طوال أكثر من ألف عام تقريباً، وأن المجتمع العراقي أمام فراغ كبير مجتاج إلى ما يملؤه. لكن الخطأ في تلك التقديرات هو الاعتقاد أن الطائفية بشكل مطلق قد انتهت، ولم تستطع التقديرات أن تقف عند أن الطائفية المكره عليها إلى أقصى الحدود سوف تنهض على أنقاض الطائفية السابقة بشكل يتعارض ومقتضيات العقل والموضوعية، خصوصاً مع وجود متغيرين، هما: الدفع القوي من دول الجوار لهذه الظاهرة، وسيادة الجهل والتجهيل بين أغلب المواطنين العراقين.

هذا ما حصل في العقد السابق، ثم جاء العقد الراهن لكي يؤكد هذا المنحى في "التطور". فالواقع أن سيادة المارسة الطائفية؛ أي محارسة الطقوس والشعائر والإقصاء السيامي على أسس طائفية بعد الاحتلال، بدا وكأنه يعطي احتالات عدة؛ ليس بشأن نهاية الدين وسقوط حكم العقل، وإنها بوضع الدولة العراقية ذاتها موضع التساؤل. ففي مرحلة بدء الاحتلال طرأ نوع من التحول على نفسية العراقين؛ إذ أخذوا يعودون إلى الطائفة والبحث عن الطقوس بكل السبل، ومحاولة تأطير عمل المؤسسات بالروح الطائفية. فالعودة لم تكن إلى الدين الإسلامي بالمعنى التقليدي للكلمة، وإنها إلى شعائر طائفية؛ لذلك شهدنا إقبالاً واسعاً على رفض فكرة الحوار البناء مادامت الثقة غائبة، والاعتقاد بأن فرص الاستحواذ والسيطرة مفتوحة، وأن التنازل عن مكتسبات الأمر الواقع غباء. كما أن العراقين راحوا يبحثون عها لا يتجاوز ماديات السلطة والحكم، ورفض مناقشة فكرة ما الذي يريده الخالق، وما غاية الرسالات السهاوية. وهنا يبدو أن المعرفة قد استنفدت طاقاتها بدورها في اختراق العقلية العراقية، بعد أن رُفضت ورُفض معها تحكيم العقل.

لقد أصبح توجه الإنسان العراقي مقبولاً عندما يوافق حكم الطائفة، أما عالفها فهو مرفوض. فالعلم تحديداً يؤدي إلى تدمير الفكر الطائفي في أي حوار جاد، فهو قد ينتقص آراء طائفة مثلها يؤدي إلى إعلاء شأن آراء طائفة أخرى. (ولا نعني هنا آراء طائفة ما إنها آراء الفئات المستفيدة من التمسك بالفكرة الطائفية). لهذا السبب، نجد أن العراق الذي ابتحد عن الفكر الطائفي قبل عقدين أخذ يعود الآن إلى الأشكال الطائفية التي سادت في العصور الوسطى؛ حيث الانغلاق والتعصب وتحقير الآخر، مادامت ظروف التعلق بها ميسرة. والعقليات التي تنورت وتعقلنت واهتدت للموضوعية ولم تعد تستطيع العودة إلى الوراء وجدت أن حكم العقل صار غير مقبول، وخلافه الفئات التي وجدت أن حكم العقل صار غير مقبول،

در اسات استراتیجیة

لم يستطع أغلب العراقيين توليد مفاهيم جديدة لظاهرة الطائفية والجدل العقلاني والموضوعي بشأن الآراء الدينية التي لم تحكم بنصوص صريحة محكمة. ولا نريد محاسبة عامة القوم حول تجاوز المحكمات من النصوص والعبادات، أو الاعتداء على حرمتها، لكننا نتساءل: ما الذي طرأ على الوعي الديني/ المارسات الطائفية في العراق؟ تساعدنا الإجابة على فهم سر الصراع الجاري حالياً فيها بين الطوائف المحسوبة على الإسلام، أو قل: فيها بين المجاعات الأصولية المتطرفة في تلك الطوائف؛ لكي نكون أكثر دقة ووضوحاً.

لقد طرأ، خلال بضع سنوات، انقلاب كبير على المارسات الدينية في العراق. فالفرد أصبح خاضعاً لمقاييس الجهاعة أو الطائفة التي ولد فيها، وأصبح يتلقى التعاليم التي تقول له ما ينبغي فعله أو عدم فعله، من رجل الدين هذا أو ذاك، ولم يعد يشكل قناعته بنفسه، وبشكل عقلاني، وبعد غربلة وتمحيص. بمعنى آخر، ما يتلقاه بشكل سلبي من طفولته ومن آبائه وأجداده أصبح حقيقة مطلقة بالنسبة إليه، كها كان يحصل في القرون الوسطى. وأصبح يفرض عليه الانتهاء إلى هذه الطائفة أو تلك من دون إرادة واعية أو قناعة شخصية عقلانية، على هذا النحو ابتعد أغلب العراقيين عن الدين، وأصبحت الطائفة (الآراء والمرجعيات) تفرض نفسها عليهم من فوق، بوصفها كتلة واحدة مقدسة لا تناقش ولا تمس، والإنسان يعيش داخلها بوصفها كتلة واحدة مقدسة لا تناقش و لا تمس، والإنسان يعيش داخلها أو يجد نفسه عكوماً بها من المهد إلى اللحد. أ فالفرد العراقي بات يحاسب على أساس طائفته، وينظر إليه عضواً في طائفة ما، وليس مواطناً عراقياً. هذا الشيء يفترض به أنه قد انتهى، وأن يكون الفرد غدا حراً في الانتساب إلى

المذهب الذي يختاره بمحض إرادته، أو عدم الانتساب إلى أي مذهب على الإطلاق، دون أن يعني ذلك أنه قد تخلى عن الإيان بالخالق، أو سقط في دائرة الإلحاد، مادامت الغاية مرضاة الخالق، وليس اعتباد مذهب معين.

ويأتي انشغال العراقين بانتقال السلطة في ظرف حضور فاعل للانتهاء الفرعية، وغياب المشروع السياسي الوطني. لقد تحقق بعض التقدم في بنية النظام السياسي في المرحلة السيابقة، عندما أخذت الاعتبارات الوطنية تفرض نفسها، ولما جاء الاحتلال تحت شعار الدولة الحديثة لوحظ أن أهم مكتسبات المرحلة التاريخية السابقة قد قُوض، وظهرت فكرة التوافق والمحاصة الطائفية، فكان القهر والتصفية على من لا يرضي أن يدرج اسمه في تكريس هذه الحالة في تاريخ البلاد. وفي الوقت نفسه تم تكريس التبعية للقوة العظمى، بعد أن اصطدم أطراف في الطوائف والملل بعضهم ببعض، وجرت تصفيات لبعض الرموز بتأثير الدهماء من الناس، أو بفعل مواقف أطراف خارجيين لهم حساباتهم في عراق الغد، وتُرك الدين وحده دون ظهير، فأصبح الجميع مشغولين بحصتهم من البلاد، فكل واحد يحاول أن يجعل الولايات المتحدة الأمريكية سنذاً له، أو في أقل تقدير دول الجوار سنذاً له، أو عي أقل تقدير دول الجوار سنذاً له، أو

مع ذلك لم يلتفت العراقيون، إلى إعادة بناء موروثهم الثقافي الذي استمر عافظاً على بنيته التقليدية؛ حيث تحارّب العلوم العقلية، ويهارّس الاقتصاد في الاعتقاد. لكن هل حاولت النخبة إثارة الأذهان والعقول، وإحداث اليقظة الضرورية للوصول إلى مستوى أفكار عصر الصناعة على الأقمل، وليس أفكار عصر ما بعد الحداثة؟ إن الانبهار بالتعصب عام وسائد، ولم يستطع

الوافد الغربي أن يحل محل الموروث القديم الذي ظل محافظاً في مجمله، بالرغم من محاولات النظام السابق صوغ إسلام توافقي في إسناد حالات الاستبداد. وكذلك تضاعفت الردة في استخدام العقل لمصلحة النقل، فصارت الكبوات المستمرة للنهضة الفكرية العراقية إلى أن أدت إلى ضياع المكتسبات الفكرية للنخبة القائمة (سواء على الوافد الغربي أو حتى على الموروث الأصيل) في إعال العقل. وتحولت ليبرالية بعض الناس تمدريجياً إلى تغريب صريح، وانقلب مشروع الإصلاح الديني تمدريجياً إلى سملفية، بعمد إخفاق جهود التقريب بين الطوائف، وكانت في الأحرى رغبة أغلب الزعامات الطائفية في علم إحياء الإصلاح الديني، وتحويل العلم والعلمانية إلى خرافة أو شذوذ.

لم يحاول المثقفون الوطنيون إشاعة عناصر الثقافة الموضوعية، و البدء في نهضة عراقية مع المفكرين المخلصين لقضايا المشروع الوطني أو حتى اللديني. لقد حاول بعض الناس إطلاق مشروعات وطنية، بعد تشكل مجلس الحكم وثبات طائفيته، لكن تلك المشروعات كانت نخبوية من الطبقة الوسطى، ولم تؤثر في عامة الناس، ولم تتحول إلى برامج ثقافية واجتهاعية وسياسية شعبية؛ لأنها جزء من الواقع السياسي العراقي الذي يسعى بعض الناس لمحاصرته أو تغييه. كما أن تلك المحاولات جاءت في أحيان أخرى ردَّ فعل ضد التهميش الذي لحق بهذه النخب، أكثر منها دعوة جدية للمشروع السياسي الوطني. وقد طرحت كل من كتلة الصدر الثاني، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية إقامة جمهورية إسلامية يهيمن عليها رجال الدين في العراق، وإن كان هناك اختلاف فيا بينها في الاستراتيجية المعلنة؛ فقد دعا مقتدى الصدر في اختلاف فيا بينها في الاستراتيجية المعلنة؛ فقد دعا مقتدى الصدر في منتصف تموز/ يوليو 2003 إلى إقامة حكومة وجيش عراقين، بديلين عن

الحكومة التي عينتها الولايات المتحدة الأمريكية، بينها أكد السيد عبدالعزيز الحكيم رئيس المجلس الأعلى للشورة الإسلامية، أن العراقيين سيختارون أولاً حكومة تعددية، ولكن في الأجل الطويل ستتجه الغالبية الشيعية نحو جهورية إسلامية. 8

لقد اشتدت الطائفية بعد تحطيم الأمل في التحديث في إطار مشروع وطني على أثر الحرب العراقية -الإيرانية، وحرب الخليج الثانية، ثم احتلال العراق، فطغي الموروث الطائفي على الوعي الثقافي، وهذا الموروث الطائفي حاضر حضور البطالة والفساد والقهر والفقر، إن لم يكن أكثر حضوراً لأنه هو الذي يحدد التصورات، ويضع معايير السلوك؛ إذ أخذ يؤثر في الجاعات وعامة المحكومين. والجهاعات تعتمد عليه لإضفاء الشرعية على وجودها إذا ما نقصتها الشرعية المستمدة من الاختيار الحر للناس، فـتملأ المتـوافر مـن أجهزة إعلام ودعاية بالرامج الطائفية؛ استجداء لعواطف الناس. فهناك حدثان رئيسيان - مثلاً - دفعا بعض الشيعة في العراق إلى التطرف والفظاظة، فالإجراءات البعثية الصارمة ضدأي نشاط سياسي شيعي وفق الأنموذج الإيراني أواخر عقد السبعينيات وعقد الثمانينيات من القرن الماضي، وسحق "انتفاضة" عام 1991، وما تلا ذلك من اضطهاد، وحتى مذابح جماعية، ضد الشيعة الذين حملوا السلاح ضد النظام السياسي جنوب العراق؛ أكسبت الأفكار الخمينية نتيجة لذلك مزيداً من القبول لـ دي الجيل الشاب الذي قهره الفقر واليأس أكثر عما كان يمكن أن يحلم به علمانيون منتمون إلى طبقة وسطى؛ مثل أحمد الجلبي، 10 ويرفع بعضها هـ ذا الموروث لتقويض المنافسين. 11 وترفع شعارات مثل: الحاكمية للخالق ضد حاكمية

البسر، والإسلام هو الحل ضد الأيديولوجيات العلمانية للتحديث (الليبرالية، والقومية، والشيوعية)، وتطبيق الشريعة (الإسلامية). واشتدت مظاهر الطائفية في الحياة اليومية في عادات اللباس والطعام والعلاقات الاجتماعية. والسؤال الآن هو: هل يمكن البدء من جديد في إرساء قواعد نهضة عراقية؛ وذلك بإعادة بناء الموروث الثقافي العراقي ونقله من الطائفية إلى التجرر، ومن التقليد إلى التجديد؟

لنبداً من انتشار ألقاب التعظيم في موروثنا الثقافي القديم، وفي حياتنا المعاصرة، فقد ورثنا ألقاباً دينية، تقوم على التعظيم والتفخيم والإجلال إلى حد التقديس والتأليه. ولا نريد الجزم بأنه لا مخلوق يتجسد الإسلام فيه تجسداً كاملاً؛ فالإسلام منهج، والمسلمون أدواته. وقد انعكس ذلك في حياة العراقيين اليومية اللينية والسياسية، فذاعت الألقاب، وانتشرت عبارات التفخيم والتعظيم: (صاحب السيادة)، و(صاحب الجلالة)... وكلها مستعارة من صفات الخالق. وأخذ قادة الأحزاب والجاعات السياسية والطائفية ألقاباً مشابهة، تتراوح بين الرئيس، والزعيم، والقائد، والشيخ، والأمير، وولي أمر المسلمين، وحجة المسلمين. 12

والأكثر مما تقدم رفض لفهوم النسبية، وتقديس غير مسوغ للشمولية والاستبداد. فكم من العراقيين ممن يتحدث عن غيره عبر إطلاق عبارة مثل: نحن، جميعاً، كلنا... ولا يستطيع التحمل والقبول لرأي يقول: أعتقد، ربها، يحتمل... ولننظر - مثلاً - إلى الشعارات المرفوعة في طرقات المدن والأزقة، فهي غالباً ما تبدأ بالعبارات الآتية: الشعب العراقي يدعو (...) إلى (...)

العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية

بحيث تكون العبارة موهمة للمراقب بأن هذا الشخص أو ذاك، موكل عمن جموع الشعب العراقي، على حين إنه قد صادر آراء الآخرين، وتعمد تغييبهم.

مانزال - في العموم - لا نجد المرجعية التي تؤطر العقل السياسي العراقي في النظام المعرفي، أو في المخيلة التاريخية. وفيا يتعلق بهذه الأخيرة نجد أنها خيالية مليثة بالمآثر والبطولات وأنواع المعاناة، كها يسكنها عدد كبير من رموز الماضي وأشخاصه، وهذا ما نجده في الخيال الطائفي والخيال العشائري.

هذه هي حال طبيعة السياسة أو أرضيتها في العراق، بينها يقتضي بناء دولة القانون والمؤسسات ممارسة السياسة بأقل درجات تدخل التراث والمدين. والفرق واضح بين سيادة نظام معرفي من المفاهيم والإجراءات التي تجعل ممارسة السياسة ميداناً للمعرفة العقلية، في مجال تكوين الدولة وتطورها، وبين أن يحكم السياسة الخيال والتصورات والرموز والدلالات؛ فيصبح العمل السياسي مجالاً تسود فيه حالة الاعتقاد واللاشعور لدى الجماعة، أو ربها حتى أعمال الشعوذة. وبالتبيجة تصبر العاطفة هي التي تلازم الخطاب السياسي وليس العقل.

والنتائج المترتبة على هذا الفرق عظيمة: فالعنف السياسي، وعدم الاستقرار، والصراع ليس من أجل رقابة السلطة ولا الحدمنها، ولكنه من أجل الاستحواذ عليها أو إزاحتها والحلول محلها. وهذا ما نلاحظه على سلوكيات معظم الأحزاب السياسية العراقية، فسلوكها هو رفض أحدها للآخر مادام معظمها غير مؤسس على مبادئ، ولكنه مؤسس على التعالي بأسهاء وأنساب، وأن فوز أحدها بالسلطة يفيد إقصاء الآخر، والإقصاء غالباً

در اسات استر اتنجية

ما يعني القتل، ومن ثم في ظرف عدم وجود الآخر، لا توجد مراقبة على أداء الحكم، ولا توجد بدائل؛ ومن ثم يصيب الأداء السياسي للنظام السياسي الجمود، مقارنة بالنظم الديمقراطية.

تكمن المشكلة السياسية العراقية بالهروب من الاعتراف بشكل أو باتعر، بإشكالية السلطة القائمة على الولاءات الفرعية والعصبية. وغياب المواطنة، على مستوى القاعدة، وتظهر إفرازاتها عند القمة في غياب التداول السلمي للسلطة، ورفض فكرة المساواة. والعصبية للولاءات الفرعية تعني وجود فطرة عمياء، والحاجة إلى الأعوان للسيطرة. وهي قائمة على التمييز بين البشر وفقاً لمقايس عرقية وطائفية مثيرة للجدل، والفرقة والاقتتال بين الأفراد، وبذلك تكون مفسدة للدولة، وأداة تدميرها الداخلية، إذا لم تتفق المصلحة الحاصة لهذه العصبية أو تلك، وإن كانت المصلحة الحاصة غير موضوعية.

وإذا ما أخذنا مجلس الحكم الانتقالي الذي شكل في 13 تموز/ يوليو 2003 من أطراف، لهم مناصرون بشكل واسع في البلاد، فسنجد أنه لم يمنجع في معالجة المسائل الدستورية المبدئية في العراق، ولم تستطع أطرافه الاتفاق إلا على خطوط رئيسية عادة، وفي اللحظة التي قامت فيها محاولة لمناقشة التفاصيل؛ مثل طبيعة المناطق الفيدرالية في العراق وعددها وحدودها، ساد الانقسام، وأرجئت مسائل أساسية كثيرة، وعكست وثيقة "الانتقال إلى الديمقراطية" تعارضاً مع وقائع عراق ما بعد الحرب، وخاصة الهوة بين عراقيي الداخل وأولئك الذين عادوا من الشتات، بمن فيهم القيادة الكردية. [13]

هل تكمن المعالجة في إنكار ذلك؟ بعض الناس أصبح يبحث عن مسوغ من خلال ربط الكوارث الناتجة من هذه الآفة، إما بلوم السياسة الأمريكية، أو تآمر الغرب والصهيونية. وبهذا التسويغ تصبح العقائد والأيديولوجيات الستار الذي تختفي فيه العصبية وتحتمي، ولتنأى عن أي محاسبة أو أي تغير. بمعنى آخر، هناك رفض لناقشة حقيقة إشكالية السلطة، حتى لا يتم التعرف على حقيقة العصبية المتخفية خلفها، ومن ثم، حتى لا تتم محاصرتها. ولنأخـذ - مثلاً - إشارات الأستاذ محمد السعيد إدريس في تحليله لأبرز تصم بحات الزعماء الشيعة وخطبهم في العراق إلى أن هذا التكوين المهم في العراق قـ د ربط نفسه في علاقة طردية موجبة مع تكوين الاحتلال، والسعى للوصول إلى السلطة. فالسيد السيستاني والسيد كاظم الشيرازي (الحاثري) والسيد محمد خاتمي... أشاروا صراحة إلى أن المواجهة مع القوات الأمريكية في الوقت الراهن ليست في مصلحة الشيعة، "وأن أولوية الشيعة الآن ضيان تمتعهم بالامتيازات التي تتناسب مع نسبتهم في الشارع العراقي (أي السلطة)". لذلك لاحظنا إشارات عنيفة ضد السيد مقتدى البصدر، الذي ثار تياره ضد المهارسات الأمريكية. فعزالدين القبانجي اتهم التيار المصدري بأنه «لا يراعي المصالح الشيعية العليا في تصديه لقوات الاحتلال». 14

إن آليات العصبية قد أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في لعبتها. وظهر ذلك من خلال صيغة تشكيل مجلس الحكم السابق، وعملية توزيع المناصب السياسية في الحكومتين المؤقتة والانتقالية. وقد عززت هيمنة المنفين العراقين السابقين في العراق الجديد تمثيلهم الزائد في المؤسسات الرئيسية التي أقامتها سلطة التحالف المؤقتة، في مجلس الحكم الانتقالي، ومجلس القيادة المؤلف من تسعة أعضاء، تناوبوا رئاسته شهرياً، واللجنة

در اسات استر اتبجية

الدستورية التحضيرية، ومجلس الوزراء المؤقت، ومن بعدها أسلوب توزيع المناصب السيادية في مرحلة ما بعد انتخابات 30 كانون الشاني/ يناير بين المجموعات الطائفية والعرقية الرئيسية بشكل توافقي.

ثالثاً: البنية الحزبية العراقية

يمكن تقسيم الأحزاب العراقية من حيث التوجهات السياسية والغايات المعلنة، على النحو الآتي:

1. الأحزاب العلمانية

تتوزع هذه الأحزاب على ثلاثة مشارب:

- أ. الأحزاب الإقليمية، أي تلك التي أنشئت على أساس عرقي جغرافي
 كالأحزاب الكردية، والتنظيات العشائرية، والتنظيات المسيحية،
 والتنظيات التركيانية...
- ب. أحزاب ما بعد الإقليمية، وتشمل تلك التي لا تقوم على أساس عرقي أو طائفي مغلق، بل إن عملها ونشاطها مفتوحان أمام المواطنين بمختلف انتهاء اتهم. ويضم هذا النوع فئات عدة أمثال الاشتراكيين، والسيوعيين، والليراليين... كالوفاق الوطني...
- ج. الأحزاب القومية العربية. وتضم باقي تنظيهات حزب البعث (غير المسموح له بأداء نشاطه في المرحلة الراهنة)، والحركة الاشتراكية العربية، والتنظيات الناصرية...

العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية

2. الأحزاب الطائفية

تضم في ثناياها جميع الأحزاب التي تدعي كونها إسلامية، فتمثيلها ونشاطها وغاياتها ومضمونها طائفية بحت، كحزب الدعوة الإسلامي، والمجلس الأعلى للثورة، والحزب الإسلامي، وحركة الوفاق الإسلامي...

وفي ظل الفوضى السياسية والحزبية التي يعيشها العراق يمكن التمييز بين أربع مجموعات حزبية (على أساس طبيعة الدعم المقدم، والولاء، والنشاط، وجهة الانتساب) تشكل المجتمع الحزبي الجديد، مع ملاحظة أن الحزب الواحد قد ينضم إلى أكثر من مجموعة واحدة، مثلاً: حزب ذو توجه إقليمي لكنه وطني التوجه والتمويل، وآخر إقليمي التوجه لكنه مدعوم من قوى أجنبية. وهذه المجموعات هي:

- الأحزاب الإقليمية، وأحزاب هذه المجموعة تدعي تمثيلاً لمجموعات عرقية أو قبلية عددة في جسم الدولة. كالأحزاب الكردية، والتنظيات العشائرية، والتنظيات المسيحية، والتنظيات التركيانية.
- المجموعات المدعومة من قوى أجنبية دولية، أهمها: الوفاق الوطني، والمؤتمر الوطني، والديمقراطيون المستقلون، والمجلس الأعلى للثورة.
 - المجموعات الوطنية، أي تلك التي يكون ولاؤها للدولة العراقية.
- الأحزاب القومية العربية، وتضم باقي كوادر تنظيات حزب البعث النشيطين (غير المسموح لهم بأداء نشاطهم في المرحلة الراهنة)، علاوة على الحركة الاشتراكية العربية، والتنظيات الناصرية.

دراسات استراتيجية

وتدعي كل مجموعة من هذه المجموعات أحقيتها في اختيار القواعد المنظمة للعمل السياسي، وتمثيل العراقيين، وهو ما يتجلى بين فترة وأخرى في اجتماعات بعض الأحزاب في مؤتمر أو تجمع سياسي، ودعوتها أنها تمشل العمل السياسي والخزبي، برغم اعتراضات عدة، على ذلك؛ ومثالها: مؤتمر العراق للعراقيين.

وبدلاً من توحد خطوط العمل السياسي في إطارها العام، 15 أسفرت الخلافات السياسية عن بروز مجموعات تتصارع فيها بينها حول التمثيل السياسي من صغرى حلقاته إلى كبراها، وقد وصلت درجة تصارعها في أحيان إلى مستوى الإقصاء والإقصاء المتبادل، والتصفيات الجسدية. وهذه المجموعات هي:

- تلك التي ارتضت بالوجود الأمريكي السياسي، وتعاملت معه، مادام قد أعطاها "شرعية" المشاركة بتمثيل العمل السياسي "الرسمي" في المرحلة الراهنة؛ وأمثافا: الأحزاب الطائفية والإقليمية.
- تلك التي عارضت الوجود السياسي الأمريكي، ولم تتمتع بأي مشاركة في العمل السياسي جراء هذا الموقف.
- الأحزاب التي تهادنت مع الوجود السياسي الأمريكي وعدت وجوداً مسوغاً مرحلياً، وأن السياسة السلمية هي الكفيلة بإخراجه؛ و أمثالها: الجاعات التي ترعى فكرة قيام الملكية الدستورية. 16

رابعاً: جذور العنف في العراق وصوره

لقد أدت السياسة الأمريكية في العراق إلى استياء وتدامر واسعين، خصوصاً لدى المجموعات التي كانت تملك وظائف مهمة في النظام السابق وفقدتها. وهذه المجموعات ليست جميعها بالضرورة من المؤيدين لذلك النظام، وليست جميعها بالضرورة من المؤيدين لذلك من الممكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تكسب إلى جانبها – أو تحيد على الأقل، وإن موقتاً – أطرافاً عدة في المجتمع العراقي، إلى حين السيطرة على الأوضاع، وإعادة بناء الدولة ومؤسساتها. وليس من الحكمة وضع الجميع في سلة واحدة، واتهام كل من لم يتفق مع المرحلة الراهنة بأنه من فلول النظام السابق، وأن توجه إليه التهم الجاهزة بأنه من عناصر المقاومة، أو من الإرهابيين.

لقد صرح السيد حسن نصرالله أمين عام حزب الله الشيعي، رداً على سؤال حول ما يجري في العراق، قائلاً: «دقق جيداً في هوية من يزرع السيارات المفخخة في شوارع العراق، ودقق في هوية الذين يقتلون علماء الشيعة والسنة، دقق جيداً بالذين يفجرون الكنائس، والذين لا يستهدفون إلا المدنين، وأقول لكم بكل صراحة إنكم ستكتشفون بعد حين أن بعض هذه المجموعات تديرها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، والموساد، وبصراحة أشد بعضها تديره المخابرات العراقية التابعة (للحكومة العراقية)؛ من أجل أن يفتتن العراقيون...». ويضيف الدكتور خيرالدين حسيب: «المقاومة لا تتداخل مع بعضها، هناك مقاومة حقيقية موجهة ضد الاحتلال

دراسات استراتيجية

وضد المتعاونين معه، وهناك مافيات وعصابات ابتزاز، وهناك مجرمون وقتلة... يقومون بأعمال ليست المقاومة مسؤولة عنها، وواجب قوات الاحتلال والحكومة المؤقتة أن تقضي على كل هذه الأعمال التي لا علاقة لها المتعاومة المخقيقية؛ لأنها هي المسؤولة عن حفظ أمن الناس العزل. ونأتي بعد هذا إلى الزرقاوي، والمعلومات المتوافرة أن عدد الموجودين معه لا يزيد عن 200 شخص (ملاحظة: يصل معهد بروكينجز Brookings بأفراد المقاومة العراقية في نهاية عام 2004 إلى 20 ألف فرد). أن كل شيء يحصل يقال إنه من فعل الزرقاوي وجماعته، وإذا كانوا هم يعرفون - كما قالوا - أن الزرقاوي وجماعته عادروا الفلوجة قبل بدء القتال (في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر)، فلهاذا تابعوا مجزرتهم في الفلوجة؟ ولماذا طالبوا أهل الفلوجة تسليمهم إياه وهم يعلمون أنه غادر الفلوجة قبل بدء مجزرتهم فيها؟». أله التعليم المناورة على المناورة المناورة قبل بدء مجزرتهم فيها؟». أله القلوجة المناورة قبل بدء مجزرتهم فيها؟». أله الفلوجة قبل بدء مجزرتهم فيها؟». أله العلورن أنه غادر الفلوجة قبل بدء مجزرتهم فيها؟». أله المناورة قبل بدء عزرتهم فيها؟». أله المناورة المناورة قبل بدء مجزرتهم فيها؟». أله القلوجة قبل بدء مجزرتهم فيها؟». أله القلوجة قبل بدء عزرتهم فيها؟». أله القلوجة قبل بدء مجزرتهم فيها؟». أله القلوجة قبل بدء مجزرتهم فيها؟». أله القلوجة قبل بدء عزرتهم فيها؟». أله القلوجة قبل بدء عزرتهم فيها؟». أله القلوجة قبل بدء عزرتهم فيها؟». أله المناورة قبل بدء عزرتهم فيها؟». أله المناورة قبل بدء عزرتهم فيها المعهم إلى المناورة قبل بدء عزرتهم فيها المناورة قبل بدء عزرتهم في المناورة قبل بدء عزرتهم في المناورة قبل بدء عزرة المناورة قبل بدء عزرة المناورة قبل بدء عزرة والمناورة قبل بدء عزرة والمناورة قبل بدء عزرة والمناورة قبل بدء عزرة المناورة المناورة والمناورة قبل بدء عزرة والمناورة والمناورة المناورة والمناورة والم

الكلام المتقدم سابقاً وإن كان مصدر ضعفه أنه اقتباسات لأناس يراقبون الوضع من الخارج، إلا أن الوضع العراقي عند قراءته من المداخل سيعكس صورة أخرى، فهو معقد جداً، ولا يمكن التعويل على الإحصاءات العراقية المحكومية أو الأمريكية. فإحصاءات وزارة الصحة العراقية – مثلاً – تقول: إن الخسائر البشرية من العراقيين (القتلى) منذ 1 أيسار / مايو 2003 حتى 30 كانون الأول/ ديسمبر 2004 هو 6324 قتيلاً. وظهرت علينا صحيفة لاندت Landet الطبية البريطانية فقالت: إن إجمالي الضحايا العراقيين يقارب 100 ألف مدني عراقي (مع استثناء حالات الوفيات بين الأطفال جراء سوء التغذية، وما جرى في الفلوجة، ليرتفع العدد إلى أرقام غيفة). وأما ما

العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية

لاحظناه في المداخل، فإن كثيراً من العراقيين في محافظة الأنبار (غرب العراق)، وفي بغداد العاصمة، وفي النجف (الفرات الأوسط) قاموا بمدفن ذويهم من دون الحصول على شهادات طبية تؤيد حالة الوفاة.

وإذا كنا نشك في إحصاءات لحقائق مادية، فكيف يمكن تصنيف أعمال المقاومة وتمييزها من حالات الإرهاب والعنف الأخرى؟ إن ما ورد في تصريح السيد حسن نصرالله صحيح. وما ورد في كلام الدكتور خيرالدين حسيب كذلك. فأعمال العنف في العراق تأخذ سبع صور؛ وهي:

- أعمال العنف التي تمارس ضد القوات الأمريكية، وينفذها عراقيون وعرب وإسلاميون وافدون. وهناك اتفاق على أنها أعمال مقاومة.
- أعهال العنف التي تمارس ضد المسؤولين العراقيين وقوات الأمن العراقية من قبل عراقيين وعرب وافدين، والرأي الغالب أنها مقاومة.
- أعلل العنف التي تمارسها القوات الأمريكية تجاه المواطنين والشخصيات العراقية عبر الاغتيالات، وعبر تفجيرات، واعتقالات عشوائية... إلخ.
- أعيال العنف التي تمارسها قوات الأمن العراقية تجاه المواطنين،
 والشخصيات العراقية عبر الاغتيالات، وعبر تفجيرات، واعتقالات عشوائية... إلخ.
- أعمال العنف التي يقوم بها معظم الأحزاب السياسية (والأخص الطائفية) تجاه بعضها بعضاً أو تجاه المواطنين؛ إما بقصد التصفية، أو

دراسات استراتيجية

بقصد بث رسالة خاطئة وتوريط جهات أخرى، عبر الاغتيالات، والتفجيرات، والخطف، وإعطاء معلومات كاذبة... إلخ.

- أعهال عنف تقوم بها إيران في العراق؛ إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر بواسطة أتباعها، عبر الاغتيالات، والتفجيرات، والتحريض، والخطف... سواء ضد مصالح عراقية أو أمريكية.
- أعلا العنف التي تقوم بها دول الجوار الأخرى، عبر التفجير، والتحريض، والدعم... ضد مصالح عراقية أو أمريكية.

يصعب عملياً وضع نسب لكل الصور السابقة، فهي تتفاوت بين فترة وأخرى، ومن منطقة إلى أخرى. فالصورة الأولى في أحلى نسبها في الأنبار. والثانية في أعلى نسبها في عافظة ديالى (شرق العراق) وصلاح الدين (شهال بغداد). أما الصورتان الثالثة والخامسة فأعلى نسبها في بغداد. والصورتان الرابعة والسادسة عاليتان في بغداد والمحافظات الجنوبية. هذا التصنيف مايزال غير واضح للذي لم يخبر وضع العراق من الداخل. أما من يعمل في إحدى الجهات التي تمارس العنف في العراق فلا يعترف به، لأنه دائماً يكتفي بإلقاء اللوم على تنظيم القاعدة أو غيره، ويكتفي بالنتائج التي تحققت من فعله.

وبالإضافة إلى تلك الصور ذات الطابع السياسي الواضح، تنتشر في العراق كله مافيات قتل وعصابات ابتزاز أسبابها مادية في الغالب، لكنها لا تصل إلى مستوى التفجير أو الاغتيالات أو الاعتقالات الجاعية، بل تمارس الخطف والابتزاز أو القتل ضد رجال الأعهال والأجانب في العراق.

العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية

وعموماً يلاحظ الآتي:

- القد أدت التصرفات الأمريكية غير المحايدة إلى إسقاط سيادة الدولة العراقية، وإعادة تشكيل العملية السياسية (أطرافاً وآليات) وفق الرؤية الأمريكية. وترتب على ذلك أن جرى استبعاد أطراف عدة من المشاركة في العملية السياسية، وإقصاء آخرين بشكل كامل (أعضاء حزب البعث بدرجة عضو فرقة فصاعداً). 20 وترتب على ذلك استفزاز هذه الفشات؛ إذ إن المسألة تعدت الحرمان من المشاركة في إدارة المؤسسات إلى الحرمان من العمل في مؤسسات الدولة ذاتها، وعدم اعتبارهم مواطنين لهمحقوق المواطنة كاملة.
- 2. وما يزيد المشكلة تعقيداً كها هو ملاحظ عدم وجود قوى إقليمية أو عالمية غايدة في الصراع. فالقوى العصبية المتصارعة تخضع بدرجة أو بأخرى للقوى الإقليمية، التي تدعم هؤلاء الأطراف؛ حتى لا يحدث خلل في التوازن الاستراتيجي الإقليمي في غير صالحها.
- ق. ويلاحظ أن الرأي العام المحلي يتوقف بدرجة مهمة عند مقولة القوى الدينية أو الطائفية، التي ترى عدم حيادية الموقف الأمريكي، وأنها ترغب في إشاعة الفرقة بين العراقيين؛ لإضعافهم والسيطرة على موارد البلاد. ويدعم ذلك وجود عداء تاريخي تجاه الغرب.

لقد جعلت العصبية الحل النزيه والمحايد لشكلة الأمن وإعادة بناء الدولة صعبين. أما السياسة الأمريكية فقد وفرت الظروف التي تساعد على قلب الوضع العسكري _ السياسي في العراق. فسياسة التفرقة، وتوفير الدعم

لمجموعات سياسية معينة، وإضعاف العناصر الوطنية عناصر أدَّت إلى استفزاز كبير للعراقيين، وجعل القوى المتضررة من هذه السياسة تعمل (وإن بحدود تنسيق متباينة) لتحقيق هدف مشترك، هو تغيير التركيبة السياسية الجديدة في البلد.

الوضع السياسي الدولي للعراق

تطورت الحملة الأمريكية ضد العراق ابتداء بخطاب الرئيس بوش في 13 آذار/ مارس 2001، لكنها اكتسبت زخاً مؤكداً، بعد اكتبال عملية تغيير النظام في أفغانستان، في حزيران/ يونيو، وقد عدَّت إطاحة صدام حسين أكثر من مجرد إزالة تهديد أو استكال للمهمة غير المنجزة عام 1991، فهناك الاعتبارات الاستراتيجية المتعلقة بزيادة سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي، عبر التحكم في مناطقه الرئيسية. وقد عُدَّ ذلك وسيلة لفتح الباب أمام زيادة الصادرات النفطية العراقية؛ ومن ثم تقليص اعتباد الغرب على المنتجين الآخرين، والمساعدة في الوقت نفسه على سداد نفقات العرب على المنتجين الآخرين، والمساعدة في الوقت نفسه على سداد نفقات إعادة إعار العراق. إن بعض المتفائلين أكثر من ذلك رأى أن الأمر سيكون له آثار سياسية متتالية، لا من حيث توجيه رسالة مفيدة لجميع المعادين للسياسة الأمريكية فحسب، بل من حيث عمليات الإصلاح في المنطقة العربية، وزيادة انسجامها مع القيم الغربية. 12

ويذهب المفكر الاستراتيجي الأمريكي هنري كيسنجر إلى القول: «طالما ظل صدام حسين حاكماً فلن يكون العراق جزءاً من أي جهد لتحقيق تـوازن في المنطقة. فضعفه الشديد لكي يوازن إيران، وقوته الكبيرة بالنسبة إلى أمن جيرانه الخليجيين، وعدائيته الشديدة للولايات المتحدة، جعلت منه ورقة خطرة دائمة، 22

وهناك من يرى 25 أن إعادة تأهيل العراق تجيء، علاوة على ما تقدم، بديلاً مقبولاً لاعتباد الولايات المتحدة الأمريكية على بلدان الخليج العربية؛ إذ إن معالم التوتر في العلاقة الأمريكية -الخليجية، الناجمة في أغلبها عن نظرة المواطنين الخليجيين السلبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية (فمعظم الذين شاركوا في أحداث 11 أيلول/ سبتمبر هم من الخليجيين)، والدعم المالي الخليجي للتنظيمات المعادية للسياسات الأمريكية، قد بدأت تطفو إلى السطح.

وإذا ما نظرنا إلى السياسة الأمريكية في التعامل مع العراق، من وجهة نظر تطورات النظام الدولي، فسنلاحظ أن تيار المحافظين الجدد قد بدأ يسيطر على السياسة الأمريكية وين إدارة الرئيس بوش السلطة، وهذا التيار يسعى لتأكيد قيادة الولايات المتحدة الأمريكية وريادتها. ومن خلال هذه القيادة سنقوم بتحديد معايير السلوك والتعامل المقبول والشرعي أمريكياً في السياسة الدولية. وللقيام بهذه المهمة، يجب ألا تقيد المؤسسات الدولية الولايات المتحدة الأمريكية. فهذا جون بولتون، أحد المحافظين الجدد، يقول: «لا يوجد شيء مثل الأمم المتحدة، هناك الجاعة العالمية التي تقودها المقوة الوحيدة الموجودة في العالم، وهي الولايات المتحدة، وذلك عندما تتوافق الحاجة إليها مع مصالحنا وعندما نجد آخرين ينخرطون معنا في الركب». 25 بل يذهب جون إيكنبيري إلى أن للإدارة الأمريكية في عهد

دراسات استراتيجية

الرثيس بـوش طموحـات إمبراطوريـة؛ إذ تخلـت عـن مرتكـزات الـسياسة الخارجية في إطارها القائم على التوجه الليبرالي، لمصلحة اعـتـاد اسـتراتيجية تقوم على المقومات الاتية:

- المحافظة على نظام القطب الواحد؛ وذلك بالمحافظة على تفوقها العسكري ومنع الآخرين من اللحاق بها.
 - 2. تحليل جديد للأخطار العالمية وكيفية مواجهتها.
 - ظهور استراتيجية الهجوم الوقائي.
- إعادة تعريف مفهوم السيادة؛ وذلك من أجل ملاحقة التنظيمات المعادية للولايات المتحدة الأمريكية والدول التي تحميها.
- التقليل من أهمية القواعد والمعاهدات الدولية، ويورد قول وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد: «المهمة هي التي تحدد التحالف وليس التحالف هو الذي يحدد المهمة».
- إعطاء قيمة واستعداد دائمين لإجراء ترتيبات أمنية، كلما اقتضت الفرورة ذلك.²⁶

إن الحرب على العراق عكست التطبيق العملي لعدم الاهتهام بالأمم المتحدة، فقد شنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق، على الرغم من إخفاقها في الحصول على قرار من مجلس الأمن في هذا الصدد. ونجد أوضح تعبير لدور الحرب على العراق في ترسيخ الهيمنة الأمريكية عالمياً، وقدرتها على ترتيب الأوضاع إقليمياً، في حديث جيمس وولسي،

المدير السابق لوكالة الاستخبارات الأمريكية، وأحد أعضاء المحافظين الجدد، في خطاب له أمام مؤتمر الناتو في براغ في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002:

«يمكن أن يعتبر العراق المعركة الأولى في الحرب العالمية الرابعة... فبعد حربين عالميتين وواحدة باردة، أصبحنا متمركزين في أوربا. إن الحرب العالمية الرابعة ستكون من أجل الشرق الأوسطه.27

إن البيئة العالمية - من جهتها - تشهد تناقضات عدة بين قو اها الفاعلة: اله لايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وأوربا، والصين. بالطبع، نحن هنا نخالف تلك الآراء التي تحاول قصر العلاقات بين المدول الكمري في إطار التعاون لمواجهة الإرهاب. فالخطاب السياسي الذي يعلى من شأن الإرهاب لسر هو خاتمة سياساتها بل هو وسيلة، ووسيلة ناجعة اليوم، لتنفيذ استراتيجيات للسيطرة الدولية، لكن تبقى حقيقة علاقات القوي الكبري معبراً صريحاً عن علاقات القوى، سواء استحضرت ذلك، تلك القوى في خطابها السياسي أو ارتضت أن يكون مفهوماً لـدي صناع القرار ومحللي السياسة الدولية، والاستراتيجية. 28 فهذه القوى تتنافس فيها بينها وتتصارع لأجل تبوؤ مرتبة فضلى في سلم القطبية الدولية. ويساعدها في ذلك، أن هيكل القوة وطبيعتها في تحول؛ إذ تعاني الولايات المتحدة الأمريكيـة وضـعاً حرجاً للاحتفاظ بموقعها الدولي جراء بروز القوى الدولية الأخرى إلى مراتب منافسة لها على الصعد الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية أيـضاً. 29 وهذه القوى صارت تبحث عن منافذ لاختراق السيادة الأمريكية العالمية على النظام الدولي عبر سياسات التعاون الثناثية (الشراكة): الروسية -الصينية، والروسية _الهندية، والصينية _الفرنسية... فضلاً عن عمل هذه القوى الدؤوب من أجل تعزيز مفردات قوتها الذاتية العسكرية، والاقتصادية، وتعزيز مجالاتها الثقافية التابعة أيضاً؛ حتى يسهل عليها في وقت لاحق فرض أنموذجها للنظم والتفاعلات الإقليمية؛ ومن ثم للنظام العالمي وتفاعلاته. 30

وفي المقابل، تجاوزت طبيعة القوة الدولية الجديدة القيد العسكري، وأصبح بإمكان أي قوة اقتصادية _ تكنولوجية _ ثقافية — دون استبعاد أهمية القوة العسكرية — أن تؤثر على مجالات دولية واسعة. وهذا التحول قد عزز موقع كل من ألمانيا واليابان في النظام الدولي، بينها صارت الاختلالات في القوة الاقتصادية الأمريكية تعطي الولايات المتحدة الأمريكية مرتبة دولية غير متساوية مع إمكاناتها العسكرية.

وهنا نتساءل: كيف كان إخضاع العراق للسيطرة السياسية الأمريكية في صلب علاقات الصراع الدولي؟ وكيف ستستثمر الولايات المتحدة الأمريكية العراق في هذا الصراع الدولي؟ وهل من الأجدى للولايات المتحدة الأمريكية بناء دور عراقي إقليمي وعربي فاعل؛ بمعنى أن يكون العراق القادم خطوة تؤكد بها الولايات المتحدة الأمريكية مركزيتها في النظام العالمي؟

لقد شكل العراق النقطة التي تكثفت فيها بوضوح الخلافات الأمريكية _ الأوربية بشأن كيفية التعامل مع التحديات الأمنية عام 2003. لكنه لم يكن الدليل الوحيد على إمكانية وجود هوة جدية ومتسعة حول القيم الأمنية ضمن ما كان يعتقد أنه مجموعة أطلسية حيكت بعناية، ولم تبق الولايات المتحدة الأمريكية في موقف دفاعي، فقد أكدت أن بمقدورها الانفراد في تصرفاتها، وأحياناً من خلال اعتباد تكتيكات عدف إلى إيجاد أرضية مشتركة مع القوى الأخرى؛ مثل روسيا، وحتى الصين. ويؤكد هذه الرؤية وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد بقوله المشار إليه آنفاً: إن الولايات المتحدة ستتعامل في المستقبل على أساس أن "المهمة يجب أن تحدد طبيعة التحالف المطلوب بدلاً من أن يجدد الائتلاف طبيعة المهمة". 13

إذا ما استرجعنا الأحداث السياسية المتعلقة بالعراق قبل الاحتلال فسنلاحظ أن الولايات المتحدة قد لجأت إلى أخذ الوضع الدولي في الحسبان، وحاولت كسب الشرعية لتغيير النظام السياسي في هذا البلد. لكن عندما أدركت أن الشرعية ليس من السهل الحصول عليها عملت على تجاوز كل من أوربا وروسيا... وانساقت وراء عملية الاحتلال. ويذهب الدكتور أحمد يوسف، مدير معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة إلى أن الحرب الأمريكية على العراق لم يكن بالإمكان تجنبها. كما أنه لم يكن ثمة خلاف تقريباً حول الطابع السياسي للنظام العراقي، إلا أن "رحيل القيادة العراقية لكن سوف يجنب العراق ويلات التدمير المادي ويحفظ أرواح أبنائه الذين استشهدوا دفاعاً عنه، وعن الأمة. غير أنه يجب أن يكون واضحاً أنه (رحيل تلك القيادة) لم يكن ليقف حائلاً أمام الاحتلال العسكري الأمريكي للأراضي العراقية، وكل ما في الأمر أنه كان سيصل بالتكلفة المباشرة لهذا الاحتلال إلى ما يقرب من الصفر، ولو كان الأمر غير ذلك لما كان هناك أي

معنى لحديثنا عن أهداف مصلحية أمريكية مؤكدة من وراء الاحتلال العسكري للعراق". ³² وفي طريقة الاحتلال إشارة إلى عدم الرغبة في إعطاء مكانة الندية لتلك القوى في تقرير مسائل ذات صلة بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت عينه بيان الخطوط الحمر التي يجب على الآخرين مراعاتها عند التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا كان الصراع بالشكل الذي وصفناه، فإن موقع العراق حيوي في الفكر الأمريكي؛ لكونه يقف في دائرة استراتيجية قريبة من روسيا والسين، ويهيئ خط دفاع وهجوم متقدماً في وجه أعداء الولايات المتحدة الأمريكية. ويبقى على الأخيرة استثمار هذا البلد عبر بناء أدواره الإقليمية والعربية المكنة/ المحتملة في إطار يتفق ومصالحها.

إن إعادة التأهيل تتوقف على قدرة العراق على توسيع علاقاته مع القوى الدولية الأخرى، وتصعيد قيمة أدواره في نظر تلك القوى أولاً، وتوافر احتهالات المواجهة بين القوى الكبرى العالي الكلفة، بل المستحيل وغير المرغوب فيه ثانياً. كما أن توازن المصالح فيها بين تلك القوى يجعل توجهاتها الاستراتيجية - العسكرية محكومة لمصلحة تطوير علاقاتها البينية، وتحكم في الوقت نفسه سياساتها الكلية، عبر تصعيد قيمة الأرباح والمزايا النهائية. وهذا ما يجعل القوى الكبرى تبقي تناقضاتها عند مستوى الحد الأدنى الحرج المطلوب المحافظة عليه، وعدم التصعيد أكثر من ذلك. وهذا ما تفهمه تلك القوى في علاقاتها المتبادلة، وتعمد كذلك إلى إظهار توافق ظاهري استراتيجي/ تكتيكي عبر القبول بمنافع الحد الأدنى الحرج في سياساتها إزاء بعضها بعضاً، والقبول بتكاليف ذلك التوافق.

وفيها يتعلق بموقع العراق في هذه المعادلة، يلاحظ، أن القوى الكبرى تلجأ غالباً إلى استثيار النظم/ الدول الإقليمية بقصد توسيع مجالات نفوذها وسحب ميادين الصراع بعيداً عنها. وباحتلال العراق فقدت روسيا والاتحاد الأوربي والصين قوة إقليمية كانت بعيدة نوعاً ما عن تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية، بل أصبح ذلك ضامناً للمصالح الأمريكية في المنطقة.

لقد أثبتت السنوات السابقة أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت إبقاء التناقضات مع القوى الأخرى دون مستوى الخلاف السياسي الصريح والواضح. ولا يتوقع اليوم أن تتغير الصورة، مادامت تلك القوى لا تملك القوة على المواجهة ولا الإرادة خارج دائرة الخطاب السياسي. بل إنها تظهر بين الحين والآخر أن مصالحها الحيوية ليست عرضة للتأثر بالتناقض الموجود فيها بينها، ومن ثم فهي ترتقي عليه عندما تتم مناقشة وضع العراق الدولي، وتستجيب لمقتضيات المصلحة الأمريكية في تصريف أوضاع هذه الدولة، مقابل الحصول على بعض التنازلات الأمريكية. وهذا الأمر ينطبق على الصين وأوربا، كما ينطبق على روسيا التي تعرف الخطوط الحمر للولايات المستحدة الأمريكية في قضية العراق، ولا تعمد إلى تجاوزها.

وتحاول الرؤية الاستراتيجية إثبات مصلحة مشتركة بين القوى الغربية في تطور الوضع في العراق على نحو لا يسمح للعناصر "الأصولية" بالانتصار وتحول العراق إلى بلد متطرف يهدد الغرب بصفة عامة، ويؤكد هنري كيسنجر ذلك بقوله: «إذا ما أدى الاحتلال إلى تحويل العراق إلى بلد متطرف أو أصولي، فإن النزاع الدائر الآن مع عناصر إسلامية قد يتحول إلى صراع

حضارات. وإذا ما مال التوازن في العالم الإسلامي نحو المتطرفين والأصوليين، فوضع الحكومات المعتدلة العلمانية قد يكون معرضاً للخطر، وقد يواجه العالم بدءاً من جنوب شرق آسيا إلى الهند، ثم غرب أوربا خطر الفوضى المتنامية. ولن تتمكن دول كفرنسا وألمانيا وروسيا من تجنب مواجهة العاصفة، إذا ما فكت ارتباطها بالولايات المتحدة؛ ذلك أن تقديم هذه الدول لنفسها على أنها المتحدثة باسم القومية العربية يغذي مشاعر القومية بطريقة لا خرج منها. ومشاعر التطرف والأصولية هذه ستتعقب ضحاياها إلى حيثها قد يتقهقرون». 3 ويضيف في موضع آخر: "نحن الآن في نقطة يصبح معها الفشل في العراق كارثة للغرب؛ لأن هذا سيشجع العناصر المتطرفة، وكل الذين يعتقدون بأن الغرب في حالة تراجع، ومن هنا تنبع أهمية استمرار (التعاون) بين أوربا والولايات المتحدة في العراق». 34

ويذهب كيسنجر إلى القول: في الوقت الذي تتجه الأنظار إلى مرحلة إعادة بناء العراق، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه مشكلة كبيرة في الكيفية التي ستتعامل بها مع الطبيعة المتقلبة لحلف الأطلسي كها تكشفت خلال مرحلة الدبلوماسية التي سبقت بدء الحرب. فقد هيجت كل من فرنسا وألمانيا العالم ضد السياسة التي يتبعها الرئيس الأمريكي بوش، والتي كان مستعداً للمخاطرة بحياة أمريكيين من أجلها. هذا الانشقاق في الصف دعا روسيا كي تقف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الشكل الواضح أول مرة منذ نهاية الحرب الباردة. والحال كررته هذه الدول في مسألة دور الأمم المتحدة في عراق ما بعد الحرب³⁵ لكن حجم الاستثمار الأمريكي في العراق ونوع الغايات التي تتوخى الولايات المتحدة الأمريكية

العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية

تحقيقها في هذا البلد يجعلاننا نتساءل بعد كل ما تقدم: هل ستسمح الولايات المتحدة الأمريكية بأن يتزعزع استقرار العراق، أو أن يقام نظام سياسي فيه يتعارض مع مصالحها؟

العراق: الدور الإقليمي والدور العربي القادم

تاريخياً، استطاع العراق تنفيذ أدوار دولية (إقليمية وعربية) فاعلة، عندما توفر على:

- 1. أيديو لوجية سياسية راغبة في ذلك.
- 2. إمكانات مؤهلة سياسياً (قوى بشرية ومالية).
 - 3. وضع دولي ملائم.

أما أدوار العراق خلال المرحلة الممتدة في الفسترة 2003 ـ 2005، فيلاحظ إجمالاً أنها كانت محاولة لتقليل السلبيات. فالفترة السابقة على عودة السيادة إلى الدولة العراقية في حزيران/ يونيو 2004 يصعب الحديث فيها عامة عن أدوار عراقية. أما في فترة رئاسة إياد علاوي للحكومة فقد كانت للعراق بوادر حركة دبلوماسية إقليمية وعربية وعالمية؛ حيث تركزت - كا هو ملاحظ - على الآتي:

- اكتساب شرعية الوجود، وتأكيدها، برغم أن إنشاء تلك الحكومة جاء مباركاً من الأمم المتحدة.
 - تهيئة بيئة إقليمية وعربية داعمة بالإيجاب لاستقرار العراق أمنياً.
 - عاولة إلغاء الديون، والتعويضات المفروضة ضد العراق، أو تقليلها. 36

كانت فترة رئاسة إياد علاوي – عموماً – متوازنة في انفتاحها على الدول الأخرى. أما فترة رئاسة إسراهيم الجعفري للحكومة العراقية منذ شباط/ فبراير 2005 فقد عملت على الأولويات السابقة ذاتها، لكن مع التركيز على الأولويتين الأخيرتين بشكل أكبر وملاحظ: ضيان الاستقرار عبر الحدود، ومحاولة إلغاء المديون والتعويضات عبر المشاركة في مؤتمر بروكسل في حزيران/ يونيو 2005، ومؤتمر عيان للدول المانحة في تموز/ يوليو 2005، والمحكومة الجعفري هي تركيزها على إيران، وزيارته لها في تحوز/ يوليو ويارته لها.

وينبغي لنا هنا ألا ننسى موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تشكيل السياسة العراقية، وصوغ أدوارها الإقليمية والعربية، وهي - عامة - كانت محددة للمدى الذي ذهب إليه العراق، في علاقاته وانفتاحه الخارجي.

ولإيهاننا بأن فاعلية أي سياسة خارجية مكمنها داخلي، إذن فالمسألة مرتبطة بالمتغيرين الأولين: الأيديولوجية الراغبة في لعب دور إقليمي فاعل، والإمكانات المؤهلة لذلك، إذا ما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية تأهيل العراق للعب أدوار دولية _ إقليمية فاعلة. لكن ماذا سنلاحظ؟ المجتمع العراقي متلون، طائفياً، وعرقياً، وأيديولوجياً، وهذا التلون لا يخضع لشروط التنافس بقدر ما يخضع لشروط الصراع، والصراع الصفري، وأسباب ذلك قو الموجة العشائرية، 3 وسيادة النزعة الاستبدادية في نفسية الفرد العراقي، ووجود أفواج من غير المتعلمين المستعدين للتضحية في سبيل فكرة (مها كانت درجة عقلانيتها/ لا عقلانيتها). وقد يعطي التعدد المفرط للأحزاب

العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية

السياسية - وأغلبها طائفي أو عشائري - صورة عها تقدم. الإشكالية هنا أن اقتران النظام السياسي بصيغة ما من ألوان الطيف سيترتب عليه ضمناً أن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في وجود خريطة سياسية إقليمية محددة.

وهنا، نرى، من الناحية السياسية، ضرورة الإشارة إلى مسألة أن موقع العراق يفرض عليه، إذا ما أراد البقاء، أن يكون إحدى القوى الفاعلة في الإقليم. أما إذا لم يكن قوياً (ومازلنا في إطار متغيري الأيديولوجية والإمكانات)، فإن القوى الإقليمية ستلجأ إلى التدخل في شأن البلاد عبر استثهار الامتدادات الطائفية أو القومية (المرتبطة بالبيئة الإقليمية أكثر من ارتباطها بالعراق من حيث هو وطن).

والموقف السابق (وجود عراق قوي) تواجهه بالرفض دولة مشل إيران، للديها من الإمكانات ما يكفل مقاومة أي مشروع للنهوض بالعراق المستقل، بل أن ينشر فكره في الإقليم العربي المجاور إذا ما أطلق له العنان في المرحلة الراهنة. ويذهب أستاذ الاستراتيجية في جامعة النهرين، منعم العمار، في تحليل علاقات العراق بدول الجوار، إلى القول: في ظل واقع غير مستقر ازدهرت فيه عمليات تشويه الموقف وتزوير الحقائق وابتدعت فيه عقائد جديدة طغت حتى على واقع ومقومات الوعي الجمعي ومساراته وصدعت أركانه وسوغت عمليات القفز على الإرث المتحقق من مشوار التفاعلات ملموسة وواضحة، سواء في اختيار المسار الذي يوصلهم لبناء نوع من الفهم لما يجري، أو في تعين محددات المعادلة الصعبة التي طبعت مسار العلاقات العراقية مع دول الجواو. تلك المعادلة الصعبة التي طبعت مسار العلاقات العراقية مع دول الجواو. تلك المعادلة رغم سهولة وصف عناصر التفاعل العراقية مع دول الجواو. تلك المعادلة رغم سهولة وصف عناصر التفاعل

فيها، ظلت تحمل تعقيداً عسوباً وربها مقصوداً بسبب المؤثرات التي أخدات طريقها في النفاذ إلى البنية الأساسية أو لعناصر التفاعل فيها، والتي غدات تمثل مفردات مهمة تقاس على حيويتها محصلة تلك المعادلة وجوهرها».

كها يضيف: «.. الغريب في الأمر أن هذه [هي] الحالة التي تتمناها دول الجوار الجغرافي؛ تأثيراً وتأسيساً لأهداف كانت لوقت قريب عصية حتى على التفكير بها. وفعلاً حققت تلك الدول مكاسب ضخمة فنالت حتى من التنفكير بها. وفعلاً حققت تلك الدول مكاسب ضخمة فنالت حتى من النسيج الاجتهاعي العراقي، لتزرع بذور ثيار ضبط لما يجري في العراق مستقبلاً سواء ما يختص منها في البناء للحدث السياسي، أو لتحديد الخيارات المصيرية... وكأن الحاضر والمستقبل يدار ويحدد من قبل أطراف هي خارج عيط الواقع العراقي. وهذه هي الإشكالية التي تمر بها الحكومة ومن وراثها سلطات الاحتلال، اللتان لم تجدا بدأ بعد أن أتعبها المصمت، من الإعلان عن مساعيها في ضبط الحدود، وكأن الحال يتم تصريفه عبر الحدود، وليس عبر مدركات سعي واستحضار لخطط مصروفه منذ زمن بعيده. 38

أما دول الخليج العربية، فحال الرخاء النسبي الذي تمر به يجعلها تبتعد عن محاولات التغيير التي يطلقها العراق؛ أو إيران، فهي قد نأت بجانبها عن كل حالات الصراع العربي - العربي، والعربي - الإقليمي، وأصبح جلّ اهتمامها تنمية مستوى رفاهية الفرد الاستهلاكية و الخدمية ، والمحافظة على خصائص نظم حكمها، ولهذا ليس من المستغرب بقاء نزعة الشك قائمة لليها حيال أي توجه عراقي نحو بيئته المحيطة. والتمسك برفض عودته الإقليمية والعربية، بوضعه وطموحاته التي سبقت عام 1991.

يبقى أمامنا موقف كل من مصر وسوريا، وبالضرورة فالخطاب السياسي في العراق لن يكون له تأثير على الدولتين من دون إمكانات تكفل نجاحه. وتبقى الإشكالية القائمة لهما هي طبيعة غايات الولايات المتحدة الأمريكية في العراق.

ومن الناحية الاقتصادية، يعد من السلبيات التي تعيق تطوير العلاقات مع الدول الأخرى أن الحوارد العراقية صارت مشروطة بالسلوكيات الأمريكية، وأن مالكها غير قادر على استثهارها بشكل مستقل، ومن ثم ستكون القوى الدولية الأخرى؛ عند تعاملها مع العراق، مقيدة بمتغير الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا ما نظرنا إلى حجم السوق الاقتصادية - التجارية العراقية الداخلية وسنجد أن قدرتها الاستيعابية - ومن ضمنها عمليات البناء الداخلية والمحتملة، وإعادة إنهاء القطاع الاقتصادي والصناعي الإنتاجي - لا يتوقع أن تبلغ أرقاماً خيالية. ومن ثم فإن المشروعات التي تأخذ في الحسبان ذلك - إذا ما أرادت أن تكون ذات جدوى - متكون محدودة. وهذا ما يجعل ميدان التنافس الدولي عليها محدود المنفعة، وخاصة لدى القوى ذات الاقتصادات والتعاملات الكبيرة الحجم. يضاعف من أثر انخفاض المنفعة كون توجه العراق هو نحو عدم الركون سياسياً إلى قوة دولية واحدة في التعاملات الاقتصادية والتجارية. والمتبقي سيكون ذا قيمة ضئيلة جداً في حسابات القوى الكبرى، على حين أن عودة العراق إلى السوق النفطية ستكون محط القوى الكبرى، على حين أن عودة العراق إلى السوق النفطية ستكون محط أثارة للتنافس بالنسبة إلى الدول العربية المصدرة للنفط، وعدم التقبل في أحيان أخرى. ولكن تتضع جدوى التعامل بين الطرفين في ميدان العلاقات أحيان أخرى. ولكن تتضع جدوى التعامل بين الطرفين في ميدان العلاقات

الاقتصادية -التجارية بسبب اقتصاداتها القليلة الحجم نسبياً؛ وهذا يجمل كسب السوق العراقية مثمناً في اعتبارات هذه البلدان وأسبقياتها. ومن ثم فامتلاك نسبة في هذه السوق، وفي تعاملات العراق الاقتصادية الخارجية سيكون محط تنافس فيها بينها.

ومن الناحية العسكرية، يلاحظ أن العراق أصبح غير قادر على الإتبان بأفعال عسكرية خارج دائرة متطلبات الحياية الذاتية داخلياً، بفعل التدمير الذي أصاب بنية قوته العسكرية. واليوم تشير الدلائل إلى عزم الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة بناء قدرة العراق العسكرية وفقا لأساليب جديدة. وفي ذلك إشارة إلى أن الذي استهدف هو الاستقلالية؛ فعراق ضعيف غير مستقر لا يخدم غايات الولايات المتحدة الأمريكية، بل إن الحديث عن وجود قواعد عسكرية أمريكية في العراق يكشف عن احتيالات جعل العراق المركز الرئيسي للتفاعلات الإقليمية بدلاً من دول الخليج جل العراق المركز الرئيسي للتفاعلات الإقليمية بدلاً من دول الخليج الأخرى.

وخلاصة القول، أن العراق لا يمتلك إمكانات ذاتية كافية تؤهله للعودة السياسية الفاعلة إلى البيشة الإقليمية والعربية؛ فهو لا يمتلك منظوراً أيديولوجياً واضحاً، وليس لديه القدرة الاقتصادية للقيام بأدوار إقليمية وعربية مسؤولة، كما أن وضعه الاستراتيجي يجعله عط اهتام علاقات معظم القوى المحيطة به، فضلاً عن اهتام القوى الكبرى. وفي الوقت نفسه يمتلك إمكانات أقل للعودة إلى البيئة الدولية الأوسع بالفاعلية السابقة؛ فتوسع حجم التعاملات الخارجية، وإعادة تأهيل الدور الدولي مكلفة، ولا يستطيع أن يتحمل كل ذلك بالقدرة السابقة نفسها، بينا تحتاج إعادة تقويم البيئة

الداخلية المعزقة والمدمرة، وإعادة تأهيلها إلى معظم موارد البلاد المتاحة، خلال المستقبل القريب وربها المتوسط؛ لذلك فإن معظم خيارات العراق القادمة سيكون داخلياً، إذا ما أراد أن يكون فاعلاً مستقلاً قياساً بإمكاناته المتوافرة؛ هذا على فرض أن الحظوظ قد جنبت البلاد مآسي الحروب الأهلية، التي تعد افتراضاً قائماً، برغم ما أقرته الولايات المتحدة الأمريكية من اعتهاد العملية السياسية السلمية في إدارة البلاد.

مستقبل العلاقة العراقية العربية

يذهب الخفاجي أفي تحليله لعلاقات العراق العربية إلى أن أطراف هذه العلاقة اثنان: طرف أساسي، وأطراف ثانوية. الطرف الأساسي هو الولايات المتحدة الأمريكية؛ لتفردها بالإمكانات والقدرة على الفعل بشكل واضح، فضلاً عن قيادتها لعملية الغزو، ومن ثم التفويض اللاحق من الأمم المتحدة الذي منحها حق إدارة العراق. أما الأطراف الثانويون فهم ثلاثة:

- الحكومة المؤقتة (حزيران/يونيو 2004-آذار/مارس 2005)، وهي حكومة معينة ذات اتجاه غير متوافق مع علاقات فاعلة بين العراق والدول العربية، وكذلك الحال مع الحكومة الانتقالية (آذار/مارس 2005-كانون الأول/ديسمبر 2005).
- 2. القوى السياسية الرئيسية في العراق، وخاصة القوى الطائفية والتيار الشيوعي والأكراد. وكلها تحمل نظرة سلبية للبعد القومي. لذلك فإن هذه التيارات-عن قصد أو من دونه- ستسهم في تهميش علاقات العراق العربية، كجزء من متطلبات تلك القوى المصلحية والفكرية،

ولاسيها أن النظام السياسي السابق في العراق قد أعطى أولوية للقضايا القومية، وفي أحيان على حساب أولويات السداخل، وكان هذا التخصيص (علاوة على الأجندة المؤدجة لمصلحة الخارج التي حملها أغلب القوى السياسية العراقية) متغيراً زاد في قوة خطاب القطريين العراقيين والطائفيين فيه، والانتقاص من خيار تفعيل علاقات العراق عربياً، مادامت حال العرب على ما هي عليه.

3. دول الجوار العربية، وهنا يتجاذب سوريا ضاغطان: البعد القومي، والضغوط الأمريكية والإسرائيلية، لذلك فإن تأثيرها على صوغ البعد القومي في علاقات العراق سيكون حصيلة تفاعل المتغيرين السابقين. أما باقي الدول العربية المجاورة فإن علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية تجعلها لا تعبر اهتهاماً واسعاً أو جدياً لتطوير العلاقة مع العراق، وذلك وسط مناخ عربي عام أظهرت فيه الدول العربية سلبية واضحة في تعاملها مع المسألة العراقية طوال العقد الماضي، وأصبح النظام العربي يعاني الانكفائية، وتتسم علاقاته البينية بقدر من الفوضوية وعدم الانتظام، ونزاعات حدودية، ومواقف سياسية متعارضة، وعدم الانفاق على جدوى القيام بالتعاون الاقتصادي... إلخ. ولما كانت السلبية هي التي تطبع المواقف العربية تجاه بعضها بعضاً، وتجاه العراق، فإن هذا كان من تطبع المواقف العربية تجاه بعضها بعضاً، وتجاه العراق، فإن هذا كان من شأنه أن يعزز قوة موقف القوى الدولية تجاه المنطقة (دولاً/ أحداثاً).

ويؤدي فقدان العراق استقلاله إلى خرجات تجعل البلد مرتبطاً بالبيئة العالمية والإقليمية أكثر من ارتباطه بالبيئة العربية، ومن أهم هذه المخرجات:

العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقيلية

- استبدال نظام جديد بالنظام السياسي العراقي (المستقل) يحتوي إخضاق الأخير، ولكنه يرتكز على طاعة الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذه الحال ليس على العراق إلا الإذعان تحت مسوغات الأمر الواقع وذرائعه. وهذا الأمر يفقد العرب (القومين) الثقة بمواقف النظام العراقي.
- احتلال العراق يجرد العرب من عنصر قوة أساسي، ويظهر تفوق إسرائيل وإيران على الدول العربية، بوصفها القوتين الإقليميتين الكبريين؛ ومن ثم فلا جدوى من اتجاه هذه الدول عامة إلى تطوير علاقاتها البينية مع العراق؛ في إطار احتساب علاقات القوة العربية.
- السيطرة الأجنية على موارد العراق، وتحويله إلى دولة مرتبطة بتعاملات الكلفة والمنفعة مع البيئة الخارجية، وتبتعد عن دعم التعاملات العربية ف المدى البعيد.

وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل: إلى أين تتجه هذه العلاقة؟

احتمالات تطور العلاقة العراقية ـ العربية

في البده، مايزال الفعل العراقي مقيداً داخلياً ودولياً. وهامش الحركة السياسية المتاح لفعله المستقل محدود إلى درجة كبيرة. والمبادرة من الجانب العربي هي المرتقبة، ويبقى على العراق الاستجابة لها أو رفضها.

في ضوء العرض السابق، يمكن تصور الآتي:⁴²

 عدم توقع حدوث تحولات جوهرية في العلاقة العراقية _ العربية، ما استمرت تبعية النظام العربي للنظام العالمي. وهنا، يستمر الاتجاه التدريجي للعراق نحو الدول العربية؛ إذ يلاحظ أن معظم الاتجاهات العملية والفكرية (المؤثرة) في حركة السياسة العراقية يعطي وزناً لتجنب الغياب كلياً عن المشهد العربي الراهن بدلاً من التطلع إلى زيادة الارتباط بهذا المشهد، والمسألة المؤثرة على خيارات الدول العربية هنا هي أن يكون العراق قاعدة تمس مسألة شرعية الأنظمة الحاكمة - وبدرجة دنيا - تقليص أولوية القضايا العربية في سياسة العراق القادمة.

وتستطيع الولايات المتحدة أن تغض الطرف عن تطور محسوب في المعلاقة العراقية _العربية، مادام لا يتعدى عرمات السياسة الأمريكية في المنطقة: البترول، وإسرائيل، وسمعتها الدولية. وهناك إمكانية لاستثار هذه الفسحة، والتطلع إلى جني عائداتها؛ بمعنى أن تتعامل الأنظمة العربية مع قضية الوجود الأمريكي في العراق برؤية تتحلى بالواقعية، وتكون قادرة على التمييز بين المواقف التكتيكية التي يجب أن تتمتع بأقصى قدر من المرونة، وبين المواقف الاستراتيجية التي يحافظ فيها النظام على "ثوابته".

2. توحي المؤشرات داخل العراق إلى إمكانية اعتياد خيار آخر للتعامل مع البيئة العربية، ومضمون هذا الخيار هو تقليص حجم العلاقات مع الدول العربية، وتجاوز الهامش المبدئي الذي قد يلتزم به النظام السياسي القادم؛ بمعنى ترك الاعتبارات القومية جانباً، بها فيها قطع الارتباط بجامعة الدول العربية، واعتياد خيار مصلحة العراق أولاً (في إطار التوافق مع الولايات المتحدة الأمريكية)، سواء وجد ذلك الخيار أرضيته في العلاقة مع القوى الكبرى، أو في البيئة الإقليمية المجاورة: تركيا وإيران.

وفي مشهد تجاوز العراق للنظام العربي ستستخدم الولايات المتحدة الأمريكية العراق للضغط على النظام العربي، مادام لا يجد مصلحة في التعامل مع هذا النظام. ولكن ستواجه قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الاستمرار في استخدام القسر ضد العرب، بشكل مباشر، بشيء من الصعوبة، بفعل تزايد المانعة الدولية إزاء عارسة السياسة الوقائية الأمريكية، وتزايد الرفض للأحادية القطبية. وهناك رفض الشارع العربي للولايات المتحدة الأمريكية، وتزايد الشعور العربي بالموقع المتدني الذي يحتله نظامهم الإقليمي في التفاعلات الدولية.

وخلافاً لعلاقات العراق الدولية التي "تؤثر" فيها الولايات المتحدة الأمريكية؛ فإن علاقات العرب مع القوى الدولية عامة لا تعطى فسحة واسعة للمزايدة فيها على المتغير الأمريكي؛ فيكاد يتزايد اتفاق هذه الأطراف على ضرورة تقليص دور هذا المتغير من معادلات رسم الاستراتيجيات المتقابلة. ويخضع العرب والقوى الدولية الأخرى لسياسات احتواء تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية، على حين تدرك القوى الدولية أن المزايدة على المتغير الأمريكي في علاقاتها مع العرب سيحرمها من التمتع بمزايا العلاقات الثنائية ومكاسبها معهم، طوال توافر بدائل لدى العرب تجعلهم غير خاضعين بالضرورة لشروط تلك القوى.

 وبرغم الصدقية التي يحظى بها المشهد السابق فإن ثمة معطيات في البيئيتين الداخلية والخارجية للعلاقة العراقية العربية توحى بإمكان حدوث تحول واضح في علاقة الطرفين باتجاه التعاون. ويتوقف ذلك على قدرة الأداء العربي الدولي والبيني على تجاوز حالة الوهن الراهنة. وأحد المداخل المناسبة لبيان الفاعلية هو تصحيح الوضع الدولي للعراق، وإعادة تأهيله عربياً؛ فالدول العربية عليها ألا تنتظر أن تثبت القوى السياسية في العراق أنها ستعمل من أجل استعادة استقلال البلاد وسيادتها كاملين، بل عليها التحرك من أجل دعم نزوع كهذا. والدعم العربي⁴³ هو عنصر جوهري لنجاح القوى العراقية في استعادة السيادة الوطنية، بدءاً بالعمل على انتزاع حضور أكبر للأمم المتحدة على حساب حضور الولايات المتحدة على حساب حضور الولايات المتحدة الأمريكية.

وهنا، من المفترض أن تشهد العلاقة العراقية _العربية اتساعاً مطرداً في ميادين التعاون الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية المختلفة. ولن تكون الدول العربية لاهثة وراء مزايا اقتصادية، بقدر ما يكون السبب وراء موقف كهذا هو الوعي العربي العميق بكون العراق أحد مرتكزات القوة العربية، وأن بقاءه في دائرة الولايات المتحدة الأمريكية ليس في مصلحة العرب، إنها هو متغير يزيد الوهن والضعف العربين إزاء البيئتين الإقليمية والعالمية.

وفيها يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، فإنها قد تعطي ضوءاً أخضر لهذا التعاون المفترض، وتتلمس من موقفها هذا مزايا عدة (أو التقليل من تكاليف والتزامات غير مرغوب فيها). ويكون هذا الموقف بديلاً وسطاً، ومسيطراً عليه؛ عوضاً عن الاختيار بين إلحاق العراق بالولايات المتحدة الأمريكية، أو مغادرة العراق وتركه يعيش في وضع غير مستقر، وهذا ما تجسد في اجتماع القاهرة التحضيري الذي رعته جامعة الدول العربية في تشرين الثاني / نوفمبر 2005، للتوسط بين الفرقاء العراقيين، وعقد مؤتمر للمصالحة والوفاق الوطني.

مستقبل العلاقة العراقية الأمريكية

أولاً: قضايا العلاقة العراقية - الأمريكية

بعد أن دخلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق، وسيطرت عليه سياسياً، طُرحت جملة قضايا، تتطلب منها التعاطي معها بفاعلية. وأبرز تلك القضايا: تشكيل سلطة عراقية تحظى بقدر مقبول من الشرعية، وانسحاب القوات الأمريكية في أقل تقدير إلى قواعد دائمة، وأخيراً إعادة إعهار العراق. 44

1. تشكيل سلطة عراقية شرعية

الواضح أنه كان على الولايات المتحدة الأمريكية العثور على شركاء عليين، وإلا فإن حال العراق سوف يتحول نحو الدولة اللينية -الطائفية، ولا تكمن عناصر قوة الولايات المتحدة الأمريكية في العناصر العلمانية بقدر ما تكمن في تناقض العناصر العراقية وتضارب مشروعاتها، وهو ما يدفع هذه العناصر إلى التعامل بحذر مع مسألة خروج القوات الأمريكية من العراق، بل إلى تحكيم الولايات المتحدة الأمريكية والاستناد إليها. وخطورة المسألة هنا أن دول الجوار لها أجندة مهمة في هذا الصدد. فسوريا قادرة على العيش مع نظام علماني في العراق، لكن ليس مع نظام ديني، ولن تكون مساهلة مع عراق مناصر للولايات المتحدة الأمريكية كلياً. وإيران تخاف

بشدة من عراق علماني قوي، وهي ستعارض أن يكون مناصراً للولايات المتحدة الأمريكية. أما تركيا فهي سترحب بعراق قريب إلى الغرب.

2. انسحاب القوات الأمريكية من العراق

فيها يتعلق بقضية انسحاب القوات الأمريكية من العراق، أو في أقل تقدير من المدن، علينا أن نعيد طرح التساؤل التقليدي: لماذا دخلت القوات الأمريكية العراق؟ إذا كان احتلال العراق قد شكل بذاته هدفاً استراتيجياً أولياً، فإن الإمساك بهذا الهدف إلى مرحلة مقبلة لا يقل أهمية عن الاحتلال ذاته. لقد أنجزت الولايات المتحدة الأمريكية هدف الاحتلال بسهولة لأسباب دولية وعراقية داخلية، ولكن عملية البقاء في العراق وعملية إعادة هيكلته، وفقاً للتوجهات الأمريكية تبقيان الهدف الأصعب، لأسباب لها علاقة بالوضع في هذا البلد.

في تقرير مشترك لوزارتي الخارجية والدفاع، مقدم إلى الرئيس الأمريكي بوش في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2003، حددت المعالم والأسس الرئيسية لصورة الوجود العسكري المستقبلي في العراق، والذي تم فيه استعراض وتقويم شامل لمجمل أوضاعه. ولعل أهمها الخمسة الآتية: 45

 أ. على الولايات المتحدة الأمريكية الإسهام بشكل مباشر في تحديد معالم النظام السياسي المستقبلي، بها يضمن وجود أصدقائها في مراكز مهمة في النظام السياسي العراقي.

العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية

- ب. عدم التسرع في سحب القوات الأمريكية من المدن والقصبات والتمركز
 في مواقع بعيدة عنها؛ لأنها سوف تشكل أهدافاً سهلة للإرهابيين (المقاومة العراقية)، وهذا سوف يضعف موقف الولايات المتحدة الأمريكية.
- جـ الإبقاء على وجود عسكري مقبول في العراق، يضمن النفوذ الأمريكي
 هناك، ويعمل على عدم سيطرة القوى المضادة على العراق.
- د. ربط العراق بشبكة من العلاقات المؤسسة على اتفاقات دولية، بعد قيام حكومة، إثـر صدور الدستور الدائم، وتـشمل الجوانب الأمنية والدفاعية، وإنشاء قواعد عسكرية أمريكية دائمة. وتتضمن كذلك قضايا النفط وتحرير التجارة... إلخ.
- هـ. توسيع السفارة الأمريكية، بها يمكنها من إدارة العراق، لتضم أعضاء من
 مكتب التحقيقات الفيدرالية ومن الاستخبارات المركزية الأمريكية.

ومما تقدم نستخلص نتيجتين:

الأولى، أن الاتجاه العام للسياسة الأمريكية يفيد أنها لن تنهي وجودها السياسي في العراق، حتى بعد انتخاب الحكومة في مرحلة ما بعد صدور الدائم، وربها إلى ما أبعد من ذلك، لأسباب تتعلق بأمن القوات الأمريكية.

والثانية، أن هناك اتجاهاً متصاعداً في الدوائر الأمريكية نحو سحب قواتها إلى قواعد دائمة خلال الفترة 2007_2009، نظراً إلى حجم الأعباء السياسية المترتبة على بقائها في الشارع العراقي، ويتوقع فرض الإدارة الأمريكية توقيع

دراسات استراتيجية

اتفاق أمني ودفاعي مع الحكومة (الشرعية)، يتضمن الإقرار بهذا الواقع. وهذه القواعد بحسب التحديد الأولي هي: قاعدة علي بن أبي طالب الجوية قرب الناصرية، جنوب العراق، وقاعدة حرير الجوية شهاله، وقاعدة الشعيبة الجوية غرباً، وقاعدة شرقي بغداد (وهي لم تكن موجودة في عهد الرئيس السابق صدام حسين).

3. إعادة إعيار العراق

قدر البنك الدولي حاجات إعادة إعمار العراق بنحو 9.3 مليارات دولار لعام 2004، و 26.52 مليار دولار للفترة 2005 ـ 2007. وأغلبها لقطاعات الصحة، والتعليم، وتوليد فرص عمل، والبنية التحتية، والموارد المائية، وتنمية القطاع الخاص... وقد أضافت سلطة الائتلاف المؤقتة تقديرات أخرى لإعادة الإعمار، قائلة: إنها لقطاعات لم يلحظها البنك الدولي؛ وأهمها: الأمن والشرطة، والنفط، والبيئة، وحقوق الإنسان... وتنضع تلك التقديرات عند سقف 8.24 مليارات دولار لعام 2004، و 11.2 مليار دولار للفترة 2005-2007. ويكون بذلك ما هو مطلوب لإعادة الإعار نحو 17.54 مليار دولار لعام 2004، و37.718 مليار دولار للفترة 2005-2007. ويلاحظ كذلك أن إجمالي عائدات النفط العراقي منذ حزيران/ يونيو 2003 حتى كانون الأول/ ديسمر 2004 بلغت 21 مليار دولار، و28.312 مليار دولار عام 2005. وإجمالي المدفوع من الاعتمادات الأمريكية الملتزم بها والبالغة 13.4 مليار دولار لعام 2004 قد بلغت 5.2 مليارات دولار فقط. وقد جرى تحويل جزء مهم من باقي المعونة نحو تعزيز الإجراءات الأمنية في العراق عام 2005، ويلغ إسهام الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في إعادة

العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية

إعار العراق للفترة 2003 - 2005 حوالي خمسة مليارات دولار، ولم تلتزم المحكومة الأمريكية بأي معونة للعراق في السنة المالية 2006. وبلغت عائدات صندوق تنمية العراق 18 مليار دولار عام 2004، صرف منها مبلغ 8.3 مليارات دولار مع نهاية عام 2004. وقدر وزير المالية العراقي ما هو موجود في حساب وزارة المالية لدى الصندوق بنحو خمسة مليارات دولار في نهاية عام 2005. وبلغ إجمالي المدفوع من التعهدات الدولية لعام 2004 البالغة 2.7 مليار دولار 12 مليار دولار؛ أي إن العراق قد تسلم عام 2004 نصو 14.7 مليار دولار عبر التعهدات الأمريكية والدولية الأخرى، و16.1 مليار دولار عبر مبيعات النفط في ذلك العام. أما في عام 2005 فبلغت الحصيلة 13.5 مليار دولار من مبيعات النفط.⁴⁶

وقد منح مكتب المشروعات والتعاقد في العراق التابع لسلطة التحالف المؤقتة 1988 عقداً، وأصدر أوامر منح أخرى تُقدّر قيمتها بـ 1.04 مليار دولار حتى 4 نيسان/ إبريل 2004. وقد تم تمويل 97٪ من هذه العقود المقدرة قيمتها بـ847 مليون دولار من صندوق تنمية العراق. وعلى الرغم من أن سلطة التحالف المؤقتة قررت عدم تطبيق تنظيهات التعاقد التي وضعتها وزارة الدفاع على العقود الممولة من صندوق تنمية العراق، فإنه كان يتوقع منها أن تستعمل هذه الأموال بشفافية لمصلحة الشعب العراقي كها دعاها إلى ذلك قرار مجلس الأمن رقم 1483. وقد لخص المراقبون إدارة سلطة التحالف المؤقتة لعقود صندوق تنمية العراق على النحو الآي: لم يضع

النشاط التعاقدي لسلطة التحالف المؤقتة أي إجراءات عملية معيارية أو يطور نظام مراجعة ومعالجة ومراقبة فعَّالة للعقود، أضف إلى ذلـك أن عـدداً من الملفات الخاصة بالعقود، كان مفقوداً أو غير كامل. كما أن الموظفين المسؤولين عن التعاقد لم يضمنوا دائماً أسعاراً عادلة ومعقولة للعقود، أو قدرة المتعاقدين على احترام الإطار الزمني للتسليم أو إتمام الدفعات وفقاً لمتطلبات بنود العقد. ونتيجة لذلك لم يكن النشاط التعاقدي لسلطة التحالف المؤقتة يعكس عدد العقود التي أسندت إليها بالفعل. وقد عطّل ذلك قدرة النشاط التعاقدي للسلطة على التعبير عن الشفافية المطلوبة من سلطة التحالف المؤقتة عند منح العقود الممولة بأموال صندوق تنمية العراق، ولم يُحافظ على البيانات لتابعة ملفات التعاقد التابعة لسلطة التحالف المؤقتة بشكل جيد. وتعذر على المراقبين تحديد 13 ملفاً من أصل 62 ملفاً مذكوراً في البيان. وكان التوثيق ناقصاً أو غير مكتمل في 67٪ من العقود التي نظر فيها المدققون. وتوصلوا إلى أنه (يستحيل عليهم تحديد إذا ما تم تسلم السلم المحددة في العقد، أو تحديد المبلغ الإجمالي للمدفوعات التي تقاضاها المتعاقد، أو إذا ما كان المتعاقد قد احترم متطلبات العقد المرم معه. ولعل أبلغ ما توصف بـ هـذه العملية طوال الفترة الممتدة حتى بداية كانون الأول/ ديسمبر 2004 هي «فوضي وإهمال وسوء إدارة من قبل الولايات المتحدة. 47.

وفي ضوء العرض السابق نتساءل: هل هناك فرصة لحدوث تطور طبيعي في العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية؟ أو أن احتمالات جعل العراق قاعدة للعمليات العسكرية الأمريكية ماتزال هي السائدة في بيئة هذه العلاقة.

ثانياً: احتمالات تطور العلاقة العراقية-الأمريكية

سوف تصبح المعطيات الواقعية الراهنة، وبدرجة دنيا الجذر التاريخي، الذي سيطفو على سطح العلاقة كلما تم إجراء مراجعة لها، أو إعادة تقويم وبيان لإمكانية تطورها متغيراً في تحديد ما إذا كان سيحدث تعارض بين أهداف العراق والو لايات المتحدة الأمريكية وسياساتها، أو أن تشار مسألة الثقة بين الطرفين؛ فالملاحظ أنه خلال العقد الماضي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بأوسع عملية تدمير لقدرات العراق المختلفة، لا يتوقع إعادة تأهيلها بسهولة لتكون بالمستوى المكافئ لوضع العراق الدولي بداية عام 1990، ما لم يكن العراق بمستوى الطموح الأمريكي في لعب أدوار إقليمية وعربية واعدة (نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكي في لعب أدوار إقليمية

قد يسأل بعضنا: هل يمكن أن تثير القيادات السياسية في العراق مسألة غديد العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، برغم الفضل الذي أسدته الأخيرة في إعلاء شأن هذه القيادات والتخلص من أكبر خصومها على الإطلاق، أي قيادة الرئيس السابق صدام حسين؟ والإجابة: نعم يمكن أن تثار هذه المسألة، فهذه القيادات لا تحظى بدرجة دعم مقبولة من العراقيين للحصول على التفويض اللازم لإدارة العملية السياسية (بالطبع مع إقرار عارسة العملية السياسية بواسطة التنافس السلمي والانتخابات). وهذا ما يفرض أحد احتالين: إما صعود قوى سياسية جديدة للساحة السياسية تستطيع تأمين خطاب سياسي مقبول من أوسع شرائح هذا الشعب، وفي أقل تستطيع تأمين خطاب سياسي مقبول من أوسع شرائح هذا الشعب، وفي أقل تقدير ألا يستهجنها أغلب الشعب العراقي جراء تعاون سابق مع الولايات

دراسات استراتيجية

المتحدة الأمريكية أو قوى أجنبية أخرى على حساب مصلحة العراق، وإما أن تعدل القوى السياسية الموجودة من خطابها ونهجها إزاء مصالح العراق الوطنية، وإن تم ذلك عبر تقليل التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو حتى انتهاج نهج مضاد لها.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية - من جانبها - لضان السيطرة والهيمنة على المنطقة العربية وإبعاد القوى الكبرى عنها، نظراً إلى أهميتها الاستراتيجية العالية؛ فالمنطقة مصدر متدفق للموارد الأولية: البترول، ورأس المال القابل للاستثهار، فضلاً عن الكفاءات البشرية التي يتم استعابا، أو استيعاب نتائجها العلمية والفنية في الأسواق العالمية للموارد البشرية (جامعات، ومراكز بحوث، ومراكز خدمية ...) وأهمها السوق الاستراتيجي المتوسط لكل من أوربا الناهضة، فوروسيا، والمنافس العالمي المرتقب (الصين). والسيطرة عليها تتيح للولايات المتحدة الأمريكية قاعدة واسعة للحركة ومرونة في حالة انفلات عرى العلاقات الإيجابية بينها وبين المك القوى. وهذا يجعلنا لا نستغرب لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكد جماح أي دولة تتعارض مصالحها وسياساتها مع نظيراتها الأمريكية إلى كبح جماح أي دولة تتعارض مصالحها وسياساتها مع نظيراتها الأمريكية.

وبالضرورة فإن العراق منذ السيطرة السياسية عليه داخلٌ ضمن هذا التفسير، للأسباب الآتية:

- أن سوق العراق وموارده أصبحت داخل دائرة السيطرة أو التأثير الأمريكي، وهذا يعني غياب منافسيها في استحصال الامتيازات من السوق والموارد النفطية العراقية.
- 2 أن ما يثير اهتهام الإدارة الأمريكية هو عدم إعطاء العراق اليوم وزناً خاصاً للاعتبارات الأيديولوجية والقومية، في صوغ سياساته وتنفيذها، وخاصة الموقف من الوجود الأجنبي -الأمريكي في الخليج، والموقف من القضية الفلسطينية.
- 3. أن السبب السابق يضاعف من تأثيره أن النظام السياسي الحاكم في العراق سيخضع في تشكيله الدائم للفلتر الأمريكي، حتى في ظل أي تصور لانسحاب عسكري من البلد، بفعل قوة النشاط الاستخباري الأمريكي في العراق.
- 4. أن الثقة كما يلاحظ ستكون متوافرة بين قيادي البلدين. فالنظام السياسي في العراق لديه استعداد لتقبل سياسات تضع في حسبانها احترام مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ولا تتوقع حدوث تحول جذري في نهج هذه السياسات التي تهدف إلى الاستحواذ على البترول العربي، وضان دعم إسرائيل. والأكثر من ذلك أن السلوكيات الأمريكية تشير إلى صعوبة ترك الولايات المتحدة الأمريكية أصدقاءها العراقيين يسقطون، أو قيامها بإسقاطهم إلا بعد نفاد فاعلية الأوراق التي لديهم. فالولايات المتحدة الأمريكية لا تقيم وزناً لعلاقات الصداقة بقدر ما تقيمه لعلاقات المصالح، وهذا بدوره يهيَّئ أرضية مناسبة لمدى القوى العراقية؛ للتحول صوب إقامة علاقات تعاونية دائمة معها، على

دراسات استراتيجية

حين لا تجد الإدارة الأمريكية في خطاب القوى السياسية العراقية السياسي الأيديولوجي - القومي ما يتعارض مع مصالحها، حتى إن القوى المحسوبة على التيار الطائفي قد أخذت منها التزامات كافية لتجعلها تعمل في الساحة العراقية.

وإذا كان الملف العراقي معقداً فإن الملف الإيراني أكثر تعقيداً، وربيا أكثر تأثيراً في حاضر الأمن في النظام الإقليمي للمنطقة. وفي جزء مهم منه، سوف يعتمد أمن المنطقة كثيراً على الشكل النهائي للمواجهة السياسية الساخنة والمتصاعدة التي يمكن أن تتحول إلى مواجهة دامية ومسلحة بين واشنطن وطهران. فالتسلح الإيراني الذي يتضمن برنامجاً نشيطاً لامتلاك أسلحة المدمار الشامل، واحتيال امتلاك إيران قدرات نووية خلال السنتين القادمين، لا يمكن أن تتحملها واشنطن، وهما يمثلان خطراً استراتيجياً على المصالح الأمريكية، ولا يمكن أن تسمح الولايات المتحدة الأمريكية بأن يتحقق على أرض الواقع وتحت أي ظرف. 48 وهنا سيكون للعراق حضور واضح، في طريقة تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع هذا الملف، فهي موجودة في العراق، كما أن إيران حاضرة بقوة في العراق.

واليوم نجد أن حدود التحول الممكنة في السياسة العراقية، وذات الصلة بالعلاقة مع الولايات المتحدة تقف عند فرضيتين رثيسيتين؛ هما:

 الفرضية الأولى، الاستمرارية؛ أي بها يفيد تحقيق العراق انفتاحاً محسوباً ومقدراً على العالم الخارجي، من حيث الاهتهام وحيز تخصيص الموارد.
 وهذا النهج لا يعني أن تكون السياسة العراقية ثابتة ومستمرة على الأسس التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ منح العراقين هامش حركة، بل إن ضرورات تقدير المزايا والتكاليف الناجمة عن الانفتاح على الخارج، في إطار بيئة دولية متغيرة، ومطالب إعادة الأعمار الداخلية المتصاعدة، تدفع نحو جدوى اعتباد المرونة في تنفيذ أهداف السياسة العراقية، في ضوء الخطوط العريضة، والاعتبارات السياسية الحاكمة. وفي ظل هذه المرونة تستطيع السياسة العراقية توسيع أدوارها الخارجية، من دون النكوص عن التزامات إعادة الإعار الداخل.

وهنا، تبقى العلاقة مع الولايات المتحدة محافظة عـلى أطرهـا، إلا أن دور العراق في الاستراتيجية الأمريكية سينتفي.

الفرضية الثانية، الاندماج بالبيئة الخارجية؛ بها يعنيه ذلك من رصد للإمكانات لمصلحة المشاركة المؤثرة في التفاعلات الدولية. وهنا، قد يندفع العراق نحو العالم العربي مستثمراً "خطوات إيجابية جيدة "في مناخ الصحوة والتقارب العربين بقصد تحقيق أقصى دعم له؛ لننظر مثلاً التحول في العلاقة إيجاباً مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. 49 كما أن البيئة الإقليمية ليست أقل منفعة للعراق، إذا ما استطاع كسبها لمصلحته، أو تحييدها. فالعالم العربي والبيئة الإقليمية (تركيا وإيران) هما عبال العراق الحيوي، ومنفذه نحو العالم الخارجي.

أو قد يذهب تفكير القوى السياسية في العراق إلى جدوى تحقيق الانفتاح على العلاقات مع القوى الكبرى، على حساب عدم جدوى اعتاد الخيار العربي والإقليمى، بها يعنيه القفز على البيئة المجاورة من تقديم بعض التنازلات التي

تتطلبها لغة الحوار والمفاوضة مع القوى الكبرى، والمدخول في تضاعلات متعددة معها. ولننظر إلى فتح باب للحوار مع حلف شيال الأطلسي...

وقد يطرح أحدنا افتراضاً ثالثاً، هو، العزلة عن العالم الخارجي، وفيه ستلجأ القوى السياسية العراقية إلى وضع الاهتهام والإمكانات المتاحة في تلبية مطالب وطموحات داخلية في إعادة البناء فقط، والتحول نحو هذا الخيار ذو شقين: إما أن يكون نتيجة إدراك القوى العراقية عدم حدوث تحولات أساسية في مواقف البيئة الدولية إزاء القضايا المصيرية في العراق: الوحدة الوطنية، وإعادة الإعهار، والديون والتعويضات... وهذا الأمر يحجم الإمكانات المتاحة لتلبية متطلبات إعادة الإعهار والبناء الداخلي المتسارعة فلا مناص من تقليص حجم الالتزامات الخارجية عملاً غير بجيد؛ ومن ثم فلا مناص من تقليص حجم الالتزامات الخارجية المكلفة لمصلحة الداخل. وإما أن يكون اعتهاد خيار العزلة نتيجة مقدرة ومحسوبة للدفع ببناء الدولة نحو الأمام (تحقيق أقصى تماسك للوحدة الوطنية)، عبر الرصد والاستخدام لجميع الإمكانات المتاحة لهذا الغرض، والتقليل من ضغوط البيئة الدولية.

إلا أننا نرى أن افتراضاً كهذا بات صعب التطبيق في ظرف البيئة الدولية الراهنة. كما أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية لن تفضل اعتباد العراق لخيار العزلة؛ إذ يتوقع خلاله تراكم المشاعر الدينية والقومية المعادية لما هو غربي داخل العراق. كما ينذر باحتبال إعادة توزيع الأدوار إقليمياً وعربياً في ظرف يغيب العراق فيه عن العالم الخارجي. وهنا ستكون مسألة ضبط الخيطة السياسية للمنطقة صعبة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالنظر إلى فرضيتي التحول السابقتين، يتبين أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية لا تنسجم مع فرضية الاستمرارية في السياسة العراقية لانبا تتضمن وجود سياسة عراقية لا تجعل كسب ود الولايات المتحدة الأمريكية (تنفيذ أدوار سياسية دولية محددة لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية) في أولوياتها، كما أنه ليس من شروطها البقاء في دائرة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذه الحالية ستكون الأخيرة واقعة تحت ضغط الخيار بين محارسة الضغوط ضد العراق حتى (يستجيب) للسياسات الأمريكية، وهذا الأمر غير مرغوب فيه داخل الولايات المتحدة الأمريكية، أو أن تسعى لدعم العراق اقتصادياً، كما تعهدت بحياية الديمقراطية الناشئة فيه، برغم علمها أنه سيكون هناك خيارات عدة أمام النظام السياسي العراقي، قد تتعارض بالمحصلة مع مصالحها.

إن صانع القرار الأمريكي سيجد فرصة جيدة لتطوير العلاقة مع العراق إذا ما اعتمد الأخير فرض الاندماج بالبيئة الدولية؛ حيث ستكون السياسة العراقية ملزمة في معظم الأحيان بمراعاة الاعتبارات الأمريكية في تعاملاتها الخارجية. وهذه تسير جنباً إلى جنب مع اعتبارات المصلحة الوطنية في صمنع السياسة الخارجية وتنفيذها. ونواحي التقارب/التعاون ستجد طريقها في كون الولايات المتحدة الأمريكية يعنيها أن يتيح النظام السياسي في العراق عمالاً واسعاً لتطلوير التبادلات الاقتصادية المختلفة بأدنى السروط والاعتبارات المضاطق الممكنة، وأن يعطي الموقع المخراق للعراق استراتيجياً قيمة سياسية عالية للولايات المتحدة الأمريكية. ويدعم ذلك كله كون العراق يتمتع بخيارات سياسية دولية إقليمية وعربية عدة، يستطيع من خلالها الضغط على القوى الدولية الإقليمية والعربية الأخرى.

إن ما يساعد على تطوير العلاقة، أن إمكانات العراق الذاتية لا تتبيح له وحدها مستقبلاً محارسة أدوار فاعلة في إعادة صوغ الخريطة السياسية للمنطقة المحيطة به (فهناك التعويضات والديون، ومشروعات الإعهار الداخلية التي تستنزف معظم تلك الإمكانات). كها أنه محاط بأكثر من قوة إقليمية غير صديقة: إيران وتركيا، ويجد منافسة جدية من المملكة العربية السعودية ومصر على أداء أدوار عربية قيادية. وإزاء هذه المعطيات سيكون العراق بحاجة إلى أقصى قدر من الدعم الأمريكي لمواجهة أوضاعه الإقليمية والعربية، والتغلب على صعوباتها.

وإذا لم تتوقع الولايات المتحدة الأمريكية مزايا كبيرة من اعتباد هذا الخيار، فإنه سينتهي حقاً إلى تقليل التكاليف والالتزامات الواجبة عليها في المنطقة، وذلك في ظل تحول العلاقات الأمريكية مع القوى الكبرى تدريجياً من الشراكة إلى الصراع، بفعل تزايد قدرة القوى الكبرى على المنافسة العالمية، وتراجع قبضة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم. وإذ تدرك الولايات المتحدة الأمريكية ذلك، فإنها تسعى نحو إعادة تصميم مسرح الأحداث العالمية، وميدان الصراع المقبل مع القوى الأخرى من خلال شبكة المعالمية، وأقامة علاقات تحالف وثيقة مع القوى الإقليمية المفاعلة. فالأسلوب الأول يجعل إمكانية استهداف الأراضي الأمريكية من توفير قواعد متقدمة للدفاع عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، أو الضغط على خصومها المحتملين، يساعد على ذلك قرب تلك القوى الإقليمية الإقليمية من تخوم القوى الكبرى المنافسة. وهذا الأمر يعطي للولايات المتحملة إلى ميدان الإقليمية من تخوم القوى الكبرى المنافسة. وهذا الأمر يعطي للولايات المتحملة إلى ميدان

الخصم نفسه. ⁵⁰ واستكهالاً مع الصورة السابقة، ثمة احتلال العراق، وإسقاط عنصر الاستقلالية من قراره السياسي الذي جاء هو ذاته جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى التقليل من الخصوم، فالعراق يعد في نظر الولايات المتحدة الأمريكية قوة ذات ثقل سياسي يصعب تجاوزه في إقليمه، إذا ما أعيد بناء دوره. وإذا ما استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية في أحسن الأحوال ضبط سلوكيات نظامه السياسي في إطار علاقات التعاون، أو التأثير الأمريكي فإن ذلك سيجعل حلقة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في الإقليم مكتملة: تركيا، والعراق، والسعودية، وباكستان، إضافة إلى إسرائيل ومصر. وتتم بذلك عملية عزل الصين وروسيا، وربيا الهند.

كما ستسهم الصيغة السابقة في العلاقة مع العراق في ضبط التفاعلات العربية والإقليمية بإمكانات أقل، وتوجيه الفائض الناجم عن تحويل العراق من خانة "العدو" إلى الحليف الاستراتيجي، لمصلحة ضبط تفاعلات مناطق إقليمية أخرى من العالم.

ولذلك تجد الو لايات المتحدة الأمريكية ضرورة في استيعاب العراق في نطاق علاقات تعاونية استراتيجية. فإعادة تأهيل دور العراق الدولي باتت شبه حقيقة. ومعظم دول العالم، ومنه القوى الكبرى، تجاوز مرحلة قبول التغيير الذي حدث في العراق إلى تطبيع تلك العلاقات، والتطلع إلى جني فوائدها نسبياً: ألمانيا، وفرنسا، والهند، وتركيا... وسيكون التساؤل المطروح أمام الإدارة الأمريكية هو: ما طبيعة أدوار العراق الإقليمية والعربية المقبولة أم بكماً؟

وبعد هذا التقديم، وفي ضوء التقابل الحاصل بين الفرص المتاحة لمصوغ العلاقة عند مستوى استمرار التعاون بين الدولتين، وبين الكوابح التي تضعها في إطار حدود معينة، ليس أقلها خروج القوات الأمريكية من العراق، وصعود قوى سياسية لا تكن مودة للسياسات الأمريكية، نرى أن المستقبل يميل إلى مصلحة احتهالات صوغ علاقة اللولتين عند ما هو أكثر من مجرد علاقة طبيعية، سواء كان ذلك على مستوى التطلعات لدى الإدارة الأمريكية والقوى الفاعلة في الساحة العراقية، أو على صعيد مستوى مجالات العلاقة القابلة للتصور. وإذا ما اعتمادنا فرض التعاون في علاقة الدولتين فسو ف نجد أنه قد يأخذ أحد احتمالين:

- ا. عدم وجود حاجة إلى توسيع التعاون مع العراق إلى مستوى عالي. ويتوقف تصور كهذا على اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو وقف الحرب الاستباقية، وانتفاء الحاجة إلى تعيين وكلاء إقليميين. والمزايا التي يتوقع أن يحصل عليها العراق هنا هي ضهان الولايات المتحدة الأمريكية توفير بيئة مناسبة لتطوير علاقاته الدولية الأخرى. بيد أن مقتضيات الصراع الدولي، والتكاليف العالية التي تحملتها الولايات المتحدة الأمريكية لدخول العراق تجعلنا نقول: إن تطبيق خيار كهذا احتالاته ضعيفة جداً.
- 2. توطيد العلاقات بين الدولتين، كأن تصل إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، ويتوقف حدوث هذا الاحتيال على قدرة القيادات العراقية والأمريكية على الارتقاء بعلاقتها إلى مستوى التعاون، وتعزيز فرص المساحات والمجالات للتعاون الممكنة بينها. وفي هذا المشهد تكبل مرونة الحركة وسعة الخيارات أمام العراق، ويظهر الالتزام بجدوى مراعاة

المتغير الأمريكي عند صنع سياساته الدولية الإقليمية منها والعربية وتنفيذها.

ثمة متغيرات تعوق حدوث التطور الإيجابي السابق والانـدفاع بـدلاً منـه نحو اعتياد كون العراق قاعدة عسكرية أمريكية متقدمة؛ أهمها الآتي: ^{[3}

 حدوث أزمة دولية خطيرة، تكون الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً فيها،
 وتدفع هذه الأزمة بها نحو العمل على ضيان تحقق أولويات محددة: ضيان المصالح العليا للبلاد، والمحافظة على المكانة العالمية التي تحظى بها.

وأسباب أزمة كهذه، في تصورنا:

- بلوغ طموحات القوى الكبرى مرحلة القدرة على تحقيق مصالحها
 الدولية، وإن كانت متقاطعة مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- إخفاق الولايات المتحدة في إدارة النظام الدولي بفعل الأخطاء المرتبطة بالحرب على الإرهاب؛ ففي حربها على الإرهاب، يرى جون جيرشهان، من مركز Foreign Policy in Focus ، الأمريكي، أن النجاحات المتحققة؛ مثل: تحسين أمن خطوط الطيران، وأمن الحدود، ودهم جزئي لصادر تمويل الإرهاب... قابلها إخفاق جسيم تمثل في تقويض القيم التي تدعي الولايات المتحدة الأمريكية الدفاع عنها، وأهمها الديمقراطية وحقوق الإنسان، والإطار القانوني الدولي الضروري لتوليد جهد دولي لمواجهة هذه الظاهرة. وهذا يمكن إرجاعه، وفقاً لرؤية الكاتب إلى.
- تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية المفرط على القوة العسكرية في الرد على
 ما تعتقد أنه مصدر من مصادر الإرهاب (الحرب الوقائية).

در اسات استراتیجیة

- إخفاق في شراكة المعلومات الاستخبارية بين الوكالات المختلفة.
- تقويض الديمقراطية والحريات المدنية، في الداخل، وتوسيع سلطات الحكومة.
- تقويض الأمن الداخلي؛ حيث صار تنفيذ مهام الأمن الداخلي على
 حساب إنقاص تمويل الخدمات الاجتماعية والسلامة العامة.
- إضعاف المؤسسات الدولية المعززة للقانون والأمن الدوليين؛ أهمها: المحكمة الجنائية الدولية، ومعاهدة حظر الصواريخ الدفاعية... إلخ.
- إخفاق في مهاجمة الأسباب الجذرية للإرهاب؛ أهمها: اتساع دائرة الفقر
 دولياً، وفي البلد الواحد كذلك.

سيكون الشغل الشاغل للسياسات الأمريكية عامة استيعاب التكاليف الناجمة عن هذه الأزمة، والسعي لاستثيار البلدان الصغيرة الحليفة والصديقة؛ وبذلك لا تعطى فرصة للقوى الدولية في إظهار مواقف غير مقبولة أمريكياً، وتكون الدولة المستهدفة بإجراءات قسرية بواسطة الدول الحليفة (العراق مثلاً)، أنموذجاً مأساوياً يتعظ به الأخرون. وإذا ما تجاوزنا احتساب قدرة العراق على تنفيذ متطلبات السياسة الأمريكية، فإن إمكانات الولايات المتحدة الأمريكية الراهنة، والتجربة التاريخية في استخدام قوتها تعطيها صدقية في تنفيذ خيار "توجيه" الحلفاء ضد الخصوم الإقليميين.

ب. حدوث تحول في السياسات الإقليمية باتجاه مزيد من التقارب والتحالف ضد المصالح والسياسات الأمريكية، وقد يتخذ ذلك مظهرين: أولها حدوث تحول في التوجهات الإيرانية باتجاه تعويق السياسة الأمريكية في العراق، والثاني حدوث مواجهة عربية _إسرائيلية.

• وفيها يتعلق بإيران، يذهب أناس إلى القول: "إن الحديث عن مستقبل العراق في كثير من جوانبه هو حديث عن تطلعات (القوى الأجنبية المؤثرة) فيه... وإذا كانت تطلعات الولايات المتحدة معروفة فإن تطلعات إيران لا تزال مضمرة وغير محسوبة؛ بسبب رواج فكرة أن التأثير الإيراني في العراق ينعدم في ظل وجود القوة الأمريكية. ومن الواضح أن هذه الفكرة تفتقر إلى الوجاهة؛ لكونها تنطلق من فرضية مضللة مفادها أن العراق ساحة للمواجهة بين الدولتين. من الناحية السياسية لن يكون الوجود الأمريكي في العراق محل ترحيب إيراني، إلا أنه لا شيء يدعونا إلى الاعتقاد بأنها تعاديه؛ إذ إن مجمل موقفها من الاحتلال يمكن تلخيصه في مقولة "دعه يعمل"، والتي تتجسد في قبولها التدخل في الطرف الأمريكي يعني عدم عرقلة سياساتها في العراق، وعليه التدخل في العرف الأمريكي يعني عدم عرقلة سياساتها في العراق، وعليه فإن أي تدخل آخر غير مشوب بهذا العيب لا يعتبر تدخلًا. وبالفعل أمكن لإيران أن تتدخل في الشأن العراقي بالمفهوم الشاني، أي جعل أمكن لإيران أن تتدخل في السياسة الأمريكية في الكثير من جوانبها». قا

إن غاية ما تطمح إليه إيران بناء نظام عراقبي ضعيف، وتابع، يسهل استغلاله، ولقد وصلت إيران إلى قناعة أن الوجود الأمريكي هو وحده القادر على تحقيق هذه المهمة، طوال وجود قوى في العراق تعمل عكس الاتجاه السابق؛ وهي: التوجهات العربية القومية، والتوجهات الإسلامية السنية، والتوجهات الإسلامية المبنية فات الخلفية العربية. وصور المباركة الإيرانية لمجمل الترتيبات الأمريكية في العراق الجديد يمكن تحديد مظاهرها في المؤشرات الآتية:54

دراسات استراتيجية

- عدم الاعتراف بشرعية المقاومة سياسياً ودينياً، وأبرز صورها عدم نصرة
 الزعيم الشيعي مقتدى الصدر. 55
- الاعتراف غير المشروط بالحكومة العراقية التي نصبها الاحتلال الأمريكي.
 - الدعم والمساندة للانتخابات في العراق تحت الاحتلال.

إذا حدث أي تغير في السياسة الأمريكية عامة باتجاه بناء عراق قوي، يستبعد مشاركة القوى الإقليمية في العملية السياسية (أي مراعاة مصالح تلك القوى في مستقبل وضع العراق الدولي) بصورة أو أخرى فإن الأمر سينطوي على استفزاز للمصالح الإيرانية، الأمر الذي قد يدفع إيران إلى تنفيذ سياسات تتقاطع مع المصالح الأمريكية، في العراق.

وإذا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن قوى أخرى باتت تتطلع إلى إظهار مقاومة للسياسات الأمريكية، أو صارت تتقاعس عن تنفيذ أدوارها المرسومة في إطار مراعاة المصالح الأمريكية؛ بمعنى أن صدقيتها بدأت تتفكك، فلابد – في خضم هذه المعطيات – أن تندفع الولايات المتحدة الأمريكية نحو بلورة سياسات تدخلية شديدة، تؤكد خلالها جديتها في حماية مصالحها؛ وسوف تجد الدولتان (الولايات المتحدة الأمريكية والعراق) إثرها أنها داخلتان في علاقات تحالف (الأصيل لوكيل) عند التعامل مع التفاعلات القائمة.

 أما في حال اندلاع حرب إقليمية عربية _ إسرائيلية، 60 مها كانت الأسباب وراء حرب كهذه، فإنها ستقود بالضرورة نحو توليد استقطاب حاد بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وبين العرب والقوى

الدولية المساندة لموقفهم. وستكون الولايات المتحدة الأمريكية ضد كل دولة عربية تعلن الحرب ضد إسرائيل. وستعمل على تجييد دور العراق الإقليمي والعربي الذي يفترض أن تدفعه اعتبارات القومية والدين إلى الدخول فيها، وهذا يتطلب بالضرورة وجود قدرة أمريكية عالية للتأثير في النظام السياسي في العراق.

خاتمسة

برغم ما تقدم من قراءات للوضع العراقي واحتمالاته فمن السلبي عدم النظر إلى المستقبل يتشكل وفقاً النظر إلى المستقبل يتشكل وفقاً لمعطيات الحاضر. إذاً، ما المستقبل الذي على العراقيين، وعلى العرب كذلك العمل على تحقيقه في العراق؟

لنتجنب قدر الإمكان الالتزام بأي شكل لنظام حكم، أو الإشارة إلى شكل نظام حكم محدد على أنه الأفضل، مادام عدم الاتفاق على الخطوط العريضة لذلك الشكل هو السائد. إن "ما بعد" لا يمس العراق فحسب، بل هو موضع اهتهام العرب ودول الجوار، كها هو موضع اهتهام القوى الكبرى المتطلعة نحو الاستحواذ على مواقع متقدمة في الهرمية الدولية. وحتى لا يجد العراقيون أنفسهم في موضع من يرسم لهم شكل نظام الحكم، ونوع السياسة (كاتجاهات) بشكل كلي، فإنهم مدعوون إلى صوخ الغايات الني يريد العراقيون (أو أغلبهم) تحقيقها، وبيان الصورة في جوانبها العريضة في الأقل.

إذا ما نظرنا إلى الواقع العراقي فسنجد أنه يشهد تناقضات عدة، يمكن أن تظهر نتائجها خلال المرحلة اللاحقة، ولابد من الإشارة إليها. وأهمها تلك المتعلقة بإعادة رسم الغايات لعراق "ما بعد"، فهل المسعى هو بناء العراق، والاهتهام بالداخل؟ أو أن الأولوية ستعطى للفاعلية وبناء الأدوار الدولية؟ والسؤال المحرج الذي قد يتطلب إجابات مبكرة هو هل نحن بحاجة إلى معالجة الداخل أو التوصل إلى صوغ محدد للعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية؟

إن من دواعي القلق اليوم، ومما يستوقف الاهتمام، ويستوجب المراجعة، وإعادة التقدير، ما يأتي:

- إعادة التأهيل لدور البلاد مسألة وطنية جمعية _تشاورية، لا شخصية مرتبطة بشخص متخف القرار أو رجال القوى السياسية، برغم مسؤوليتهم، أو الموجودين حولهم فقط. ويتحمل الأكاديميون (الخبراء وعلماء السياسة تحديداً) وزر عدم تقديم النصيحة.
- 2. صعوبة الوقوف عند رأي واحد لإدارة سياسة عامة كلية لفترة طويلة من دون تحمل تكاليف والتزامات تثقل كاهل الأجهزة الحكومية نفسها، إذا ما أصبح هذا الرأي هو المبدأ وليس الفائدة المرجوة منه. في يصلح في زمان ومكان وفي موضوعات محددة ربا لا يصلح في غيرها.
- 3. كون الحاجة إلى التعشيق بين الأكاديمي والحاكم السياسي والقوى السياسية باتت ضرورة. ف"السياسي" عامة أميل إلى عارسة سلوكياته بالوسائل المتاحة، وغريزة التملك والسلطة عنده قوية. والأكاديمي صار ينكر وطنيته، مادام التمسك بها غير مجد اقتصادياً، ولا يرجى منه دفع للضرر، بل إن ذلك قد يوقعه في الضرر.

العراق ليس في حاجة إلى شخص آخر/ قُوى أخرى ليفضي سراً استعصى أمره في شأن أزمة البلاد، ومستقبلها، على أشخاص الفشات السياسية الفاعلة فيه. إنها الأمر دعوة إلى التأمل في شرط تحتاج إليه البلاد في حاضرها، وهو الشك في القائم، قبل أن يتحول إلى قانون ينظم حياتنا القادمة، والقدرة على مراجعة التركة السياسية التي يُتعامَل جها، وكل ماعل العقل، وحبس حركته وفعله، وتكرس في ثقافة سياسية معطلة، وإعادة تقويم ما يعد من الثوابت الوطنية.

ويزداد الأمر تعقيداً أنه على الرغم من فتح باب التعيين في الوظائف المحكومية للراغيين في أدوار حدمية استشارية خارج دائرة الانتهاءات الفئوية، فإن حصر السلطات الفعلية المتاحة كافة بيد حلقة ضيقة تقوم على الولاء يظهر أزمة المشاركة بشدة، ويظهر فجوة بين النظام السياسي (الذي هو قيد التشكيل) والشعب.

إن العراق، بوصفه كياناً، يواجه تحديات عدة:⁵⁷

ا. التحديث السياسي الذي يتيح مشاركة في صناعة القرار ومأسسته؛ فالقبيلة والطائفة تشكلان أحد أعمدة مؤسسات المجتمع السياسي، ومنها يستمد نظام الحكم شرعيته الداخلية. ولم تستطع الخيارات الوطنية أن تهز حقيقة هذه الشرعية. ويتبين أثر القبيلة أو الطائفة من خلال سيطرتها على مرافق البلاد المختلفة: الأجهزة الرقابية الأمنية، والبيروقر اطيات... وخصائص العلاقة التي يقيمها هذا الأثرهي:

دراسات استراتيجية

- أ. التوجه نحو حفظ هياكل القوى السياسية الفثوية، وهي تمنح امتيازات للتابعين مقابل مساندة غير مشروطة لهذه الهياكل.
 - ب. هذا التكتل ضد الديمقراطية. وهو تصريف (أبوي) للسياسات.
- جـ. هذا التوجه يقتات بمخاوف الناس من قضايا غير محسومة أو من قضايا مسيسة.

ويرتبط بعملية التحديث تلك الحاجة إلى توليد شرعية مقبولة للعناصر والقوى التي تدير البلاد. وهذا يرتبط بـ:

- أ. القدرة على توليد وجوه سياسية جديدة.
- ب. تفكيك مؤسسات التنشئة القائمة (المرجعيسات، والمدارس والجامعات...).
 - جـ. إعادة بناء المواطن العراقي.
- القدرة على تأسيس مفهوم جديد، غير ظرفي للمواطنة؛ إذ تسود النظام السياسي في البلاد العناصر الآتية:
 - أ. قلة المشاركة السياسية الفعلية.
 - ب. فاعلية نظامي القبيلة والطائفة.
- ج. قد يشار إلى وجود مشاركة سياسية، والعمل جارٍ على وضعها في إطار قانوني، لكن هـنه التطلعـات ماتزال متفائلـة. فالاعتباد عـلى القبليـة والطائفية في إسناد نظـام الحكـم قـد ترسـخ دوره بحيـث صـار معوقـاً حقيقياً مستقبلياً للإصلاحات السياسية والحياة الدسـتورية. ولا يمكـن

إلغاء أثر القبلية والطائفية في السياسات العامة إلا بإضعاف المسوغات، وتقليص الوظائف التي قامت من أجلها. فهي صارت توفر عقلية عامة تسيطر على مسالك صوغ القرارات وتنفيذها عند مختلف المستويات في العموم.

3. إيجاد نظام أمن داخلي من التهديدات الخارجية. إن الأزمة العراقية تنبع في جانب منها من الافتراضات التي يبني عليها النظام السياسي. فالتغيير الذي حصل لم يكن بهدف إلى إشباع حاجات الداخل بقدر ما صمم ليكون العراق دولة تسير على ركب الولايات المتحدة الأمربكية. إن مسألة الأمن لا يمكن أن تؤخذ بشكل مبتسر، أو بمعزل عن الاعتبارات السياسية _ الاجتماعية الموجهة للحركة السياسية الداخلية. فالمشكلات التي يعانيها العراق عدة، أكثرها إثارة ارتفاع مستوى الفقر بين أبنائه وهذه مسألة يتوقع لها الازدياد مع تنفيذ برامج الخصخصة، وقلة فـرص العمل أولاً. وانعدام الاستقرار وشيوع مظاهر العنف المسلح ثانياً. فإذا ما ضمنت المسألتان فسوف تكون اهتمامات المواطن وحاجاته الداخلية مشبعة، عند ذلك يكون مستوى تقبله للطروحات الأخرى، كإعادة بناء الدولة مثلاً، نابعاً من إرادة داخلية فعلية تعزز مواجهة التحديات الأخرى. إن التحديات التبي تواجمه أمن البلاد بالطبع ليست كلها داخلية، فجزء مهم منها خارجي، لكن من الصعب حصر الأمن بالتقاطع مع قوى خارجية، (فهذه المسألة ستجرنا إلى أمن النظام، الذي هو قبد التشكل، أكثر منه نحو أمن البلاد). وهكذا دواليك.

4. توسيع العلاقات الدولية، وتنويعها، فالولايات المتحدة الأمريكية تملك وسائل دعم عملية التنمية في العراق، إذا أرادت، لكن تلك الوسائل يمكن الحصول عليها من مصادر ثانية، وإذا ما ارتبطت العلاقة بهذه المصادر باعتبارات اقتصادية فقط فربها تكون فرص كسبها لمصلحة موقف البلاد أفضل، بدلاً من دفع تكاليف لمصلحة الانسياق وراء الولايات المتحدة الأمريكية. وكلامنا هو للمستقبل وليس للقوى السياسية الموجودة في الساحة خلال الأعوام الخمسة القادمة. فهذه ولاؤها السياسية إزاءها.

ما يدفعنا إلى الكلام السابق، هو أن فرضيات التحول في السياسة العراقية كأطراف صانعة له أو اتجاهات ظاهرة منه، صارت تخريجات سياسية دولية، وكتابات أكاديمية عدة لا موضع هنا لإثبات جديتها. وحتى لا يجد البلد نفسه في وضع من ترسم له سياسته بشكل كامل أو حتى بواسطة أطراف غير وطنية، فلتكن المبادرة داخلية بمصوغ وضع البلد وسياساته. لكن، هل يتوقع حدوث تحولات في الثقافة السياسية العراقية؟

لا يوجد - داخلياً - توقعات متهاسكة في إعادة رسم الخريطة السياسية على نحو جذري باتجاه قبول المزيد من التعددية. فالإحجام ثقافة عراقية دفعاً لأذى لا تتوقع أبعاده، وأعباؤه. وطلب التغيير غير محبب. ولا اتفاق على أولويات لهذا البلد، فالمسألة هي توافر فرص على أرض الواقع الفائز من يغتنمها.

ويبقى هناك مشهد تطورات داخلية، تنتهي عندها القوى السياسية إلى ضرورة إحداث التحول. وهذا فرض قابل للتحقق، وأمره مرتهن بتوافر مرجعيات عدة تدعو إليه، وتجعله محور نشاطها. المهم أن هذا التصول قد يأخذ منحى الاندماج بالبيشة العالمية. والبيشة الدولية من جانبها تقوي عناصر هذا الفرض، وتدفع إليه، فالبلدان العربية ليست خياراً ناجعاً للعراق، والولايات المتحدة الأمريكية ستعيد تأهيل دور العراق الدولي.

وتبقى هناك مطالب البيئة الخارجية في إحداث التحول في الشكل المطلوب للسياسة العراقية.

إسرائيل — إقليمياً — من أهم القوى المطالبة (في الأقل) بإعادة تشكيل اللور العراقي على نحو لا يتعارض مع وجودها. وتكاد إيران تلتقي معها في الغاية ذاتها. فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن العراق هو بداية مشروعها، وأنها تريد ترتيب خريطة الشرق الأوسط والمشروع الجديد (الشرق الأوسط الكبير)، الذي كشف أن أحد مساعيه تغيير هوية المنطقة العربية إلى شرق أوسطية. وإيران تنظر إلى العراق بوصفه قوة منافسة لها على امتداد التاريخ، تقتضي الحال احتواءه. ويعمق هذا التقاطع اختلاف نظرتها إلى أدوارهما الإقليمية الممكنة، وينبغي حساب عواقب أفعال القوتين نحو العراق، ودرجة تورطهها في السياسة الدولية الهادفة إلى تشكيل "السياسة العراقية، وضع أطر محددة المكل/عمل نظام الحكم القادم، أو شخوصه ذاتهم. وهو صورة من صور التدخل وفرض الوصاية في رسم مستقبل هذا البلد، وله إسقاطات مهمة، التدخل وفرض الوصاية في رسم مستقبل هذا البلد، وله إسقاطات مهمة، نظياً إلى حجم الإمكانات المتاحة للولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ

سياساتها، وصدقيه سلوكها، ووقوع البيئة العربية والإقليمية للعراق في دائرة التأثير الأمريكي (علاوة على التزام الكثير من القوى العراقية بالخيار الأمريكي مقابل وعود بمكتسبات سياسية، ومناصب على أرض الواقع)؛ إذ ستظهر الصدقية وتختبر عندما يكون وضع العراق مدعاة لانفلات القطبية الأحادية، واستكانة لعناصر القوة، والهيبة الأمريكية.

ويبقى السؤالان المفتوحان هما: هل ستدفع الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق نحو تأصيل وضعه الدولي بحيث يكون قاعدة أمريكية متقدمة؟ أو هل ستدخل في مرحلة مواجهات غير محسوبة النتائج مع الشعب العراقي؟

ما نتلمسه اليوم هو ظهور بوادر تحول في السياسة الأمريكية إزاء العراق، يجد صداه في صوغ هدف أقل تكلفة سياسياً، يمكن توصيفه بالانتقال من المواجهة غير المحسوبة النتائج وغير الممكنة أحياناً مع الشعب، وغير المرغوب فيها في الوقت الحاضر، إلى دبلوماسية استنزاف القوى الداعية إلى إخراج العراقيين أنفسهم المحتل من خلال المحافظة على وضع دولي مستقر، ومنح العراقيين سلطات سياسية محدودة، ومنح حدوث تغييرات جوهرية من الداخل. وأسباب هذا التحول يمكن أن تعزى إلى كون الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد قادرة على التدخل بشكل منفرد مدة طويلة في مختلف الأقاليم، من دون الحصول على موافقة القوى الدولية الأخرى أو عدم معارضتها. كما أن الاستمرار في التورط المباشر في العراق فيه استنزاف لمواردها، علاوة على أنه سيعظم من مكانة إيران الإقليمية؛ حيث لن يكون في وسع الولايات المتحدة الأمريكية الانصراف إلى إيران في وسع الولايات المتحدة الأمريكية الانصراف إلى إيران في وست الولايات المتحدة الأمريكية الانصراف إلى إيران في

والتحدي الذي يواجمه القوى السياسية المختلفة، إذا مما أرادت بقاء العراق العنصر الفاعل في السياسة الدولية، هو إعادة صوغ العلاقة بين المناصر السابقة، بإجماع وطني مقبول. فيتم تخريج نمط سياسي يوازن بين مطالب الداخل في الفاعلية والرفاه، وتحديات الخارج الهادفة إلى تذييل وضع العراق الدولي وجعله تابعاً للولايات المتحدة الأمريكية، ويوازن بين واقع الوجود السياسي الأمريكي، وثوابت الداخل المراهن على الاستقلالية، ويون الموارد المتاحة والغايات المقصودة، وواقع البيئة الدولية.

الهوامش

- 1. لقد عُيِّن السفير بريمر مبعوثاً رئاسياً أمريكياً يوم 6 أيار/صايو 2003، وبهذه الصفة أصبح الحاكم الإداري لسلطة التحالف المؤقتة. وقبله كان الجنرال جاي جارنر الحاكم الإداري للاحتلال الأمريكي في العراق للفترة من 21 نيسان/ إبريل إلى 12 أيار/ مايو 2003 بصفته مدير مكتب إعادة الإعار والمساعدات الإنسانية الذي كان قاتاً في بغداد.
- عبد الجبار أحمد عبدالله، «المشاكل المرحلية لما بعد الانتخابات العراقية: رؤية تحليلية»، مجلة أوراق عراقية، العدد 2 (بغداد: نيسان/ إبريل 2005)، ص13.
- للمزيد من التفاصيل، انظر: جيف سيمونز، عراق المستقبل: السياسات الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة سعيد العظم (بيروت: دار الساقي، 2004)، ص64_68.
- انظر: المجموعة الدولية للأزمات، «التحدي الدستوري في العراق»، تقرير الشرق الأوسط رقم 19، 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، في آمي ورثنغتون وآخرين، العراق، الغزو -الاحتلال - المقاومة، شهادة من خارج الوطن العربي (ببروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص48-47.
- للمزيد، انظر: «المرصد العراقي، فتح الأبواب، الحياة الفكرية والأحوال الأكاديمية في بغداد ما بعد الحرب»، في آمي ورثنغتون و آخرين، مرجع سابق، ص 273.
- انظر: خضر عباس عطوان، «الطائفية مازالت خطراً محدقاً»، صحيفة الزمان (بغداد: 11/ 5/2004)، ص 15.
- 7. خضر عباس عطوان، اعراق الغل، الطفل هو البداية، علة الحكمة، العدد 38 (بغداد: 2004)، ص188 _ 123. ويكرس ذلك أن السلطات الطائفية والسلطات السياسية دميج بعضها ببعض. لسنا مع فكرة اللمج ولسنا ضدها، لكن تخوفنا هو من محاولة بمض الأطراف إعطاء العمل الذي يقوم به القنمية، وإن كان هو شخصاً غير مؤهل. والتكفير للاخرين وتحقير ذواتهم. وعاولة الآخرين إعادة تعريف ذاتهم وإن بقوة السلاح.

دراسات استراتيجية

- للمزيد، انظر: جون كول «الشيعة العراقيون، حول تاريخ حلفاء أمريكا المحتملين»، في آمي ورثنغتون وآخرين، مرجع سابق، ص172...
 - 9. هذه الشريحة من المجتمع العراقي تنقسم بدورها إلى أصناف عدة؛ منها مثلاً:
- الأغلبية العظمى المعتدلة في آرائها، ويسودها التيارات: العلماني، والقمومي العروبي، والديني المعتدل؛ مثل: آراء مدرسة الخالصي، ومدرسة الحسني. . .
 - والأقلية المتطرفة في آرائها، يسودها التيارات الموالية لإيران ، والرافضة.

وفي تحليل سليم يذهب الدكتور حسنين توفيق إلى القول: «إن الدور السياسي للشيعة في العراق يرتبط في جانب منه باعتبارات إقليمية، وبخاصة فيها يتعلق بالعلاقة مع إيران، التي تعتبر معنية بمستقبل العراق، وقد تتخذ من الشيعة أو فئات منهم مدخلاً للتأثير في مستقبل الغلاء. حسنين توفيق إسراهيم، مستقبل النظام والدولة في العراق، الطبق الطبق، 2006، ص15.

- 10. للمزيد، انظر: جون كول، مرجع سابق، ص165.
- 11. ومثالما التصريحات التي أطلقها الفرقاء من زعياء الطوائف في العراق، في حث أتباعهم على المشاركة أو عدم المشاركة في الانتخابات التي أجريت في شهر كانون الثاني/ يناير 2005. وفي هذه المسألة انظر مثلاً: فهمي هويدي، "العراق: المصالح السياسية وراء تضارب فناوى الانتخابات، وعدنان حسين، "عراقيون؟. إلى جهنم إذن، صحيفة الشرق الأوسط (لندن: 26/ 10/ 2004) (النسخة الإلكترونية) في: (http://www.aawsat.com>
- انظر: خضر عباس عطوان، «العراق بين ثقافة الاستبداد وفكر الإصلاح»، صحيفة الزمان (بغداد: 6/ 5/ 2004)، ص15.
- للمزيد انظر: المجموعة الدولية للأزمات، «التحدي الدستوري في العراق»، مرجع سابق، ص61_69.
- 14. راجع إجمالي تصريحات مراجع الشيعة، في: محمد السعيد إدريس، امأزق السيعة في العراق بين الاحتلال والمقاومة السلمية، عجلة شؤون خليجية، العدد 40 (القاهرة: 2005)، ص 22-24.

- 15. أ. نص الأمر 92 في أيار/ مايو 2004 الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة على إنساء مفوضية عليا مستقلة لإدارة الانتخابات وتنظيمها في العراق.
- ب. ولقد أصدرت المقوضية العليا المستقلة للانتخابات النظامين 2، و3 في تسترين الأول/ أكتوبر 2004، اللذين يشجعان على قيام ائتلاف بين القوى والأحزاب السياسية، والاندماجات فيا بينها عند دخول الانتخابات. إلا أن ذلك لم يساعد في تخفيف ضغط التعددية السياسية في البلد، إذ رُشح لمقاعد المجلس الوطني في انتخابات 30 كانون الثاني/يناير 2005، 111 كياناً سياسياً، بين فرد مستقل وحزب وائتلاف سياسي، وتنافسوا عليها، وارتفع العند في انتخابات 15 كانون الأول/ ديسمر 2005 إلى 227 كياناً سياسياً، بين فرد مستقل وائتلاف سياسي.
- لقد اعتمد هذا التقسيم في دراسة: خضر عباس عطوان "الانتخابات ومستقبل الدولة العراقية"، مجلة شؤون خليجية العدد 40 (القاهرة: 2005)، ص35.
- 17. ورد هــذا الـرقم في تقريس لمعهــد بروكينجــز في موقــع المعهـد عــل الإنترنــت: <http://www.brookings.edu/iraqindex>.
- 18. نقلاً عن: خيرالدين حسيب، «انتخابات المراق تواجه مقاطعة واسعة وفترة بوش الثانية تواجه المقاومة»، مجلة المستقبل العربي، العدد 310 (بيروت: كانون الأول/ديسمبر 2004)، ص 32-33 ، 38.
- أخذنا المعلومة من: نعوم تشومسكي، «المدنية ضد البريرية»، مجلة المستقبل العربي، العدد 314 (بيروت: نيسان/ إبريل 2005)، ص 75-76.
- 02. نص قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية في المادة 311/ب على استئناء أعضاء حزب البعث بدرجة عضو فرقة فأعلى من الترشّم إلى الجمعية الوطنية، والمادة 65/ب كذلك فيها يتعلق بتولي المهام التنفيذية. وسبقه أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 1/ 2003 القاضي باجتثاث البعث من الحياة السياسية العراقية، وأمرها رقم 5/ 2003 الذي يفيد بتأسيس المجلس العراقي لاجتثاث البعث؛ اللذان يفيدان بإقالة جميع أعضاء الفرق فأعلى من مهامهم الإدارية في دوائر الدولة، وعدم تولي الأعضاء العاملين أي مسؤولية قيادية في الدوائر الرسمية، إلا باستئناء. لكن التطبيق العملي له

در اسات استر اتبجية

- أن جميع الحاملين مرتبة عضو عامل، وهي أدنى مراتب الارتباط بذلك الحزب، من العرب السنة قد جرى استبعادهم من العملية السياسية. وجماء الدستور المدائم في المادة 131 ليؤكد النهج ذاته بإقصاء الفئات السابقة.
- للمزيد، انظر: إيان أنطوان وآخرين، النظام الأطلسي أوربي والأمن العالمي، الكتاب السنوي 2003 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص411-141.
- هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ ترجمة عمر الأيـوبي (بـيروت: دار الكتاب العربي، 2002) ص191.
- انظر: منار محمد الرشواني، "الغزو الأمريكي للعراق، الدوافع والأبعاد"، في محمد الهزاط وآخرين: احتلال العواق، الأهداف، النشائج، المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 70–71.
- 24. تذهب وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس إلى القول: «في بلادنا اليوم نقاش حول ما علينا القيام به في هذه الحرب العالمية على الإرهاب. فبعض الناس يعتبرها اشتباكا محدوداً، الغاية منه مطاردة ابن لادن و «القاعدة»، واتخاذ موقف الدفاع في بلادنا، وأن نضع القضية خارج تفكيرنا ونامل بأنهم لن يعودوا إلى الهجوم علينا. إنه في رأي هؤلاء صراع ضيق ضد عدو محدود. لكن هذا خطأ أساسي في فهم ما صدت لتا ذلك اليوم المصيري من أيلول اليوم الذي كان يجب أن يغيرنا كلنا. فالحرب العالمية على الإرهاب تدعونا، كما فهم الرئيس بوش فوراً، إلى حشد كل عناصر قوتنا الوطنية لمدحر الإرهابين وأيديولوجية الحقد التي تغذيهم وتجلب آخرين إلى صفوفهم». كونموليزا وايسس، «ما الدني تغير في السياسة الأميركية مند هجات 11/99»، صحيفة الحياة (لندن: 26 شرين الأول/ أكتوبر 2004)، ص و.
- 25. نقلاً عن: حسن الحاج علي أحمد، «تغيير الثقافة باستخدام السياسة، الو لايات المتحدة وتجربة العراق»، في محمد الهزاط وآخرين، احتلال العراق، مرجم سابق، ص 96.
 - .26 انظر:
- G. John Ikenberry, "America's Imperial Ambition", Foreign Affairs, Vol. 81, No. 5, 2002, P. 49-55.

نقلاً عن: حسن الحاج علي أحمد، ﴿ تغيير الثقافة باستخدام السياسة ، مرجع مسابق، ص97.

27. نقلاً عن: المرجع السابق، ص97.

28. خسضر عباس عطوان، «العرب وصراع القوى الكبرى، بين واقعية الأحادية واحتهالات التعددية القطبية»، عبلة شؤون خليجية، العدد 36 (القاهرة: 2004)، ص 1-24.

. 29 انظر:

Conway W. Henderson, International Relations: Conflict and cooperation at the Turn of the 21 st Century (U.S.A: McGraw - Hill Companies Inc., 1998), P. 100 - 103.

- 30 معظم الأدبيات الدولية المتخصصة تتحدث عن هذه التحولات. انظر مثلاً: زبيغينو بريجيسكي، رقعة الشطر فج الكبرى، الأولية الأمريكية ومتطلباها الجيوسة راتيجية، ترجمة أمل شرقى (عيان: الأهلية للنشر، 1999).
- 31. للمزيد، انظر: إيان أنطون وآخرين، النظام الأطلسي-أوربي والأسن العالمي، مرجع صابق، ص146 ـ 147.
- 32. أحمد يوسف أحمد، «النظام العربي وتحدي البقاء»، في محمد الهزاط وآخرين، احتلال العراق، مرجم سابق، ص 323.
- 33. هنري كيسنجر، «المرحلة التالية من سياسة أمريكا تجاه العراق، صحيفة الشرق الأوسط (لندن: 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003)، ص 9.
- هنري كيسنجر، «الفشل في العراق سيكون كارثة على الغرب»، صحيفة الشرق الأوسط (لندن: 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2003)، ص 9.
- 35. هنري كيسنجر، «أمريكا وأوربا وجلل ما بعد حرب العراق، صحيفة الشرق الأوسط (لندن: 12 نيسان/ إبريل 2003)، ص 9.

دراسات استراتيجية

- 36. هناك تعهدات من العراق الأسرة الدول والمؤسسات المانحة، وبالأخص صندوق النقد الدولي ونادي باريس، ويمثل خطاب النوايا المرسل من الحكومة العراقية في أيلول/ سبتمبر 2004 إلى الصندوق السياسات التي يتعهد العراق بتنفيذها مقابل الحصول على معونة مالية من الصندوق تبلغ 436 مليون دولار؛ لدعم الإصلاحات الهيكلية. والواقع أن هذه السياسات هي شرط أسامي لتنفيذ صفقة خضض المديون العراقية، التي تم التوصل إليها مع مجموعة نادي باريس في تسرين الأول/ أكتوبر 2004 حيث سيتم التخفيض على شلاث مراحل، يتم الانتقال من الواحدة إلى الأخرى بتزكية صندوق النقد الدولي؛ إذ خفض 30% من دين العراق البالغ 17.661 الأخرى بتزكية صندوق النقد الدولي؛ إذ خفض 30% من دين العراق البالغ 17.661 سنوات، ويجرى فيها خضض 30% أخرى من الديون اعتباداً على نجاح برنامج سنوات، ويجرى فيها خضض 30% أخرى من الديون اعتباداً على نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي. ومراجعة ثانية وأخيرة بعدها بسنتين، وسيجرى فيها خفض 20% من الديون، وهذه المرحلة مرتبطة بمدى نجاح العراق في تنفيذ إصلاحات صندوق النقد (نجاح الحكومة العراقية في المعرفة، مجلة الحوار، العدد تنفيذ إصلاحات صندوق النقد (نجاح الحكومة العراقية في المعرفة، مجلة الحوار، العدد الأول (بغداد: حزيران/ يونيو 2005)، ص 3.2.
- 37. حول الدور السياسي للعشائر العراقية انظر، صباح ياسين، «في ظل الاحتلال الأمريكي، العشائر العراقية، ثقل الحضور ومخطط الاحتواء»، مجلة المستقبل المعربي، العمد 302 (بيروت: نيسان/ إبريل 2004)، ص 14 _ 25.
- 38. منهم صاحي المهار، «الملاقات بين العراق ودول الجوار الجغرافي: دراسة في إشكالية الاختلال المزمنة»، بحث ألقي في مؤتمر حلاقات العراق مع دول الجوار (بغداد: مركز الدراسات القانونية والسياسية بجامعة النهرين، 7تشرين الأول/ أكتوبر 2004).
- 39. انظر: باسل جودت الحسيئي، «السياسات الاقتصادية في العراق والتطلعات، في السياسات الاجتماعية في العراق والمنطقة بعد الحرب، قضايا إحادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص218_219.
- انظر: خضر عباس عطوان، «عقبات المشروع العالمي، الاستراتيجية الأمريكية في توجيه ضربة وقائية لإيران، صحيفة الزمان (بغداد: 11 تشرين الأول/ أكتوبر

2004)، ص15؛ وكذلك: خسض عبساس عطوان، مستقبل العلاقسات الأمريكية الإيرانية، رؤية في خيسارات العراق الاستراتيجية القادمة»، بحث ألقي في مؤتمر علاقات العراق مع دول الجوار، مرجع سابق.

- 41. قحطان كاظم الخفاجي، «علاقات العراق مع دول الجوار العربي، قراءة في البعد القومي»، بحث ألتي في مؤتمر حلاقات العراق مع دول الجوار، مرجم سابق.
- انظر: خضر عباس عطوان، قرؤية مستقبلية للعلاقـات العراقيـة العربيـة، في محمـد الهزاط وآخرين، احتلال العراق، مرجم سابق، ص 316_320.
- 43. انظر: فتوح أبودهب هيكل، «بعثة الجامعة العربية لتحقيق التواصل مع الشعب العراقي، دورها ودلالاتها»، مجلة شؤون خليجية، العدد 36 (القاهرة:2004)، ص 142 _ 142.

44. انظر:

Anthony Cordesman, "Beyond Anger & Counter Terrorism, A New Grand Strategy for US & Arab Relations", http://www.csis.org/features/040913us-arabstratspeech.pdf>.

وانظر أيضاً: هنري كيسنجر، «تأملات في صورة عراق مستقل، صحيفة الشرق الأوسط (لندن: 9 شباط/ فبراير 2004)، ص 9.

وللمزيد من التفاصيل حول الخطوات المقترحة، انظر: توماس بيكونغ وآخرين، «العراق بعد عام واحده، مجلة المستقبل العربي، العدد 302 (بيروت: نيسان/ إبريل 2004)، ص 6_13.

- نقلاً عن، ضاري رشيد الياسين، «مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق»، في محمد الهزاط وآخرين، مرجع سابق، ص 278...
- 64. انظر: تقرير معهد بروكينجز الصادر في شهر كانون الثاني/يناير 2005 على موقع المعهد على المعهد على الإنترنت <a http://www.brookings.edu/iraqindex>. وانظر أيضاً: «الموازنة المالية للدولة العراقية لعام 2006»، صحيفة الصباح (بغداد: 26/12/ 2005) ص2، وكذلك

در اسات استر اتبجية

- التقرير الأسبوعي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حول إعادة إعمار العراق، في موقعها على الإنترنت: www.usaid.gov/updates/feb06/iraq_fs16_021606_ar.pd7.
- عصام الخفاجي، اإعادة أعهار العراق، فوضى وإهمال وسوء إدارة، أموال العراق تحت الإدارة الأمريكية، صحيفة الزمان (بغداد: 3/ 11/ 2004)، ص15.
- للمزيد، انظر: عبدالخالق عبدالله، «الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربية، عجلة المستقبل العربي، العدد 299 (بيروت: كانون الشاني/ يشاير 2004)، ص 22 ـ 22.
- انظر: فؤاد مطر، «مجلس التعاون الواسع، ولم لا؟» صحيفة الـشرق الأوسط (لنـدن: 14 حزيران/يونيو 2004)، ص9.
- 50. انظر: Lyndon H. Larouche Jr, "A Philosophy for Victory: Can We Change the Universe?" EIR (March 2001), p. 52-53.
- انظر: خضر عباس عطوان، «العراق بعد الانتخابات إلى أيـن؟» صحيفة الزمان (لندن: 30 كانون الثاني/ يناير 2005)، ص15، في:

http://www.azzaman.com/articles/2005/01/31_28/7763.htm

- 52. جون غيرشهان، «أمريكا آمنة في عالم آمن»، مجلة المستقبل العربي، العدد 310 (بيروت: كانون الأول/ ديسمبر 2004)، ص 154...156.
- 53. شفيع بومنيجل، «خلفيات المواقف الإيرانية تجاه العراق المحتل، محاولة لفهم الدوافع»، مجلة المستقبل العرب، العدد 316 (بروت: حزيران/ يونيو 2005)، ص64.
 - 54. المرجع السابق، ص65.
- 55. ذهب السيد الحائري أحد مراجع حوزة قم إلى أن قمواجهة الأمريكيين في الوقت الراهن ليست في صالح الشيعة، نقلاً عن: صباح الموسوي، قلاذا أصبحت مراجع إيران ناطقة باسم شيعة العراق؟، صحيفة الحياة (لندن: 3 نيسان/ إبريـل 2004)، ص

وذهب الشيخ عزالدين القبانجي، من مناصري السيد السيستاني، إلى اتهام التيار الصدري بأنه ولا يراعي المصالح الشيعية العليا في تصديه للقوات الأمريكية»، نقلاً عن: صباح الموسوي، وإيران تحرض على تصفية الصدرا، صحيفة الحياة (لندن: 16 أيار/ مايو 2004)، ص 9.

.56 انظر:

Dean Andromidas, "Israel's Sharon Forums Government: Waiting For The War To Begin", EIR (March 16,2001), p. 44-45.

57. يذهب الدكتور حسنين توفيق إلى أن إجمالي القضايا التي ستمس مستقبل الدولة العراقية هي الآي: طبيعة الدولة العراقية، عبر طرح إشكاليتي الفيدرالية وشكل نظام المحكم، ودور الدين في الحياة السياسية، وصيغة النظام الانتخابي، وطبيعة النظام الحزبي، والمواطنة – وفيها يتحدث عن دور الجيش في الحياة السياسية القادمة – ومسألة إقصاء البعثين. انظر، حسنين توفيق إبراهيم، مستقبل النظام والدولة في العراق، مرجم سابق، ص 41-95.

ونرى أن هذا التقسيم جيد وواسع، لكن لا يمكن التعويل عليه في الدراسات المستقبلية. فإشكالية طبيعة الدولة العراقية في طريقها إلى الحل. ولا إشكالية حادة فيها يتعلق بالنظام الانتخابي الذي اتفق على أن يكون العراق فيه دوائر متعددة، أو حتى النظام الحزبي. أما دور الجيش فقد حيد في الحياة السياسية، ومسألة إشراك البعثين في الحياة السياسية، وسألة وقت، كما أن أغلبهم قد احتوجم الأحزاب السياسية الموجودة، وصاروا يعملون تحت لافتات أخرى، والقلة المتبقية منهم ستتاح لها عمارسة نشاطات مدنية غالباً.

نبذة عن المؤلفين

الدكتور ستار جبار علاي، حصل على درجة الدكتوراه في النظم السياسية من جامعة بغداد عام 2003، وكان قد حصل على درجة الماجستير في النظم السياسية عام 1992 وعلى بكالوريوس العلوم السياسية عام 1992 من الجامعة نفسها.

يعمل مدرساً للعلوم السياسية في جامعة بغداد، وقد عمل باحثاً في قسم الدراسات الاستراتيجية بمركز الدراسات الدولية التابع لجامعة بغداد منذ عام 1999، ومحاضراً في كلية العلوم السياسية في الجامعة نفسها منذ عام 2002.

له عدد من المؤلفات العلمية المنشورة في دوريات متخصصة عراقية، مثل: جلة العلوم السياسية، وجلة الإسلام والديمقراطية، كما ترجم الكثير من الكتب والدراسات ضمن سلسلة دراسات مترجمة التي يصدرها مركز الدراسات الدولية في بغداد، ومن أهمها: كشمير اليوم (2004)، واستراتيجية أمريكية فاعلة في العراق (2004)، ومراكز الحد من المخاطر النووية في جنوب آسيا (2005).

الدكتور خضر عباس مطوان، حصل على درجة الدكتوراه في فلسفة السياسة الدولية من جامعة النهرين عام 2003، وكان قد حصل على درجة الماجستير في السياسة الدولية عام 1999 وعلى بكالوريوس العلوم السياسية عام 1997 من الجامعة نفسها.

در اسات استر اتبجية

يعمل مدرساً، ومسؤولاً عن وحدة السياسة الدولية في مركز الدراسات القانونية والسياسية في جامعة النهرين.

له عدد من المؤلفات العلمية المتخصصة، وأهمها: مستقبل العلاقة الأمريكية ـ الصينية (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004)، و"رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية العربية"، في محمد الهزاط وآخرين، احتلال العراق: الأهداف، النتائج، المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، إضافة إلى كثير من الدراسات والمقالات المنشورة في دوريات عراقية وعربية؛ مشل: مجلة الحكمة، وشوون خليجية، وشوون عربية،

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية،

العنسوان	المؤلف	العدد
الحروب فسي العالسم: الاتجساهسات العالميسة	جيمــــس لـــــي ري	.1
ومسستقبسل السشسرق الأوسسط		
مــستــلزمـــات الـــردع: مفــاتيــــح	ديفيـــــدجارنـــــم	.2
التحكسم بسسلوك الخسصم		
التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي	هيئـــم الكيـــلانــــي	.3
وتناثيرهـــا في الأمــن العـربــي		
النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين:	هوشانــج أمـير أحـمــدي	.4
تفاعسل بين قوى السوق والسياسة		
مستقبل اللبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي	حيسلر بسدوي صسادق	.5
والاتمالي الحديث: البعد العربي		
تركيسا والعسرب: دراسة فسي	هيئــــم الكيـلانــــي	.6
العلاقــات العربيـة - التركيــة		
القصدس معضاسة السسلام	سمير النزبن ونبيسل السهلي	
أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع	أحمد حسسين الرفاعسي	.8
المصرفي الأوربي والمصسارف العربيسة		
المسلمون والأوربيون:	سامــــي الخنزنـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	.9
نحسو أسلسوب أفنضسل للتعايسش		
إمراثيسل ومستساريس الميساه التركيسة:	عوني عبدالرحن السبعاوي	.10
ممستقبل الجمسوار المائمسي العربسمي		
تطور الاقتصاد الإمرائيلسي 1948 - 1996	نبيحك الحسسهاحي	
العسرب والجهاعسة الأوربيسة في عسالم متغسير	عبىدالفتساح الرشسدان	.12

المشروع الشرق أوسطي،
أبعاده - مرتكزات، - تناقسضات،
النفط العربي خلال المستقبل المنظور:
معالهم محوريسة علسي الطريسق
بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي
في النبصيف الأول من القسون العشريين
دور الجهاز المصرفي والبنـك المركـزي في تنميـة
الأسمواق الماليسة في البلسدان العربيسة
مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية
كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجمارة العالمية
الاستراتيجيسة العسكريسة الإسرائيليسة
الأمن الغذائي العربي: المتضمئات الاقتصادية
والتغيرات المحتملة (التركيـز عـلي الحبـوب)
مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية
مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات ويسلال
نحمو أمسن عربسي للبحسر الأحمسر
العلاقات الاقتصادية العربية - التركية
البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم
برنسامج مقتسرح للاتسعسال والربسط بسيز
الجامعات العربيسة ومؤسسسات التنميسا
استراتيجية التضاوض المسورية مع إسرائيل
الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني
من حريسق القاهسرة حتسى قيسام الشورة

ماجــــــد كيـالـــــــي	.13
حــــــن عبــــــــــــــــــــــــــــــ	.14
مفيـــــد الزيــــدي	.15
عبدالمنعدم السيب عملي	.16
عمدوح محمدود مصطفی محمد در مط	.17
أميين محمود عطايسا سالسم توفيسق النجفسي	
إبراهيــــم سليــــان مهنـــا	,21
عمـــــاد قــــدورة جـــلال عبــدالله معــوض عـــــادل عـــــوض وســـامي عــــوض	.22 .23 .24
محمد عبدالقسادر محسمد	.25

26. ظاهر محمد صكر الحسناوي

الديمقراطية والحوب في الشيرق الأوسيط الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل دبلوماسسية السدول العظمي في ظهار النظسام المدولسي تجساه العالسم العربسي الصرراع الداخلي في إسرائيل: (دراســـة استكــشــافيــــة أولـــــة) الأمسيسن القسومسسي العسريسسي ودول الجسموار الأفرية الامستثيار الأجنبي المباشر الخياص في البدول النامية: الحجم والاتجساه والمستقبل نحب صياغية نظريبة لأمين دول مجليس التعساون لسدول الخليسج العربيسة خيصائسص ترسانية إمراثيل النوويية وبناء والمشرق الأوسط الجديد، الإعبلام العريسي أميام التحديبات المعاصسرة محددات الطاقة الخم يبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة النضريبية في اليمسن التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العسلاقات الدولية المعاصرة الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن إمم اليسل والولايسات المتحسدة الأمريكيسة وحــــــ ب حزيـــــران/ يونيـــــو 1967

27. صالح محمود القامسم 28. فايـــزســارة 29. عدنان عمد هياجنسة 30. جلال الدين عزالدين على 31. سعـــدناجـــي جـــواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي 32. هيـــل عجمــــي جميــــل 33 كـال محمد الأسطـا. 34. عصام فاهم العامري 35. عيلي محمدود العائسيدي 36. مصطفى حسين المتوكل 37. أحمد محمد الرشيدي 38. إبراهيم خالد عبدالكريم جمال عبدالكريسم السلبي 40. أحد سليم البرصان

العلاقات العربية - التركية بين الحاضر والمستقبل دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي العلاقسات الخليجيسة - التركيسة: معطيسات الواقسع، وآفساق المستقيل التحف وهيمنة المدن الرئيسية في المدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة دولية الإمسارات العربيسة المتحسدة: دراسة في الجغرافيا السياسية القيضية الكردية في العراق: من الاستنه إف إلى عريد الجغرافيا السياسية النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله التنميسة وهجسرة الأدمغسة في العسالم العربسي سيادة الدول في ضوء الحاية الدولية لحقوق الإنسان ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته - مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية) الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقمي آمسيا موقع التعليم لذي طرفي الصراع العربي - الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي العلاقات الروسية - العربية في القرن العشرين وآفاقها مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني أمسن إسرائيسل: الجموهسر والأبعساد آسيا مسرح حرب عالمية عتملة مؤسسات الاستشراق والسياسية الغيربية تجاه العررب والمسلميسن

41. حــــــن نكــــر أحمــــد 42. عدالقادر عمد فهمي عون عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي 44. إبراهيم سليمان مهنا 45. عمد صالع العجيل 46. موسے الـسيـدعـلى سمسير أحسد الزبسسن 48. الصوفي ولد الشيباني ولد إم اهيم باسيكل يوسك باسيكل .49 عبدالسرزاق فريسد المالكسي .50 52. عبداللطيف محمود محمد 53. جــورج شــكرى كتـــن 54. عـــل أحـــد فيـــاض مصطفى عبدالواحد الولي .55 خبرالبدين نبصبر عبدالرحسن .56

عبدالله يوسف سهير محمد

58. علي أسعد وطفة واقم التنشئة الاجتهاعية واتجاهاتهما: دراسية ميدانية عن محافظة القنيطة ة السيورية 59. هيشــــم أحمـــد مزاحـــــم حرزب العمل الإسرائيلي 1968 - 1999 60. منقال محماد داغا علاقة القساد الإدارى بالخمائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومية ومنظاتيا: (حالة دراسيسة من دولية عربية) 61. رضاعيدالجيار الشمري البيشة الطبيعيمة في دول مجلس التعماون لمدول الخليسج العربية والاستراتيجيسة المطلبويسة الوظيفيمسة والنهمسج الوظيفيسي 62. خليل إساعيل الحديثي في نطيباق جامعية السيدول العربية الــسياسـة الخارجيــة اليابانيــة عيلى سيحد فكؤاد النقسر دراســة تطبيقيــة علـــي شـــر ق آســـا آليـــة تـــسويــة المنازعـــات خالب عميد الجمعية في منظم ____ة التج___ارة العالم___ة عسدالخالسق عسسالة المبادرات والاستجابات في السياسية الخارجية لدولية الإمسارات العربيسة المتحسدة التعليم والحويسة في العمالم المعاصمين إساعيل عبدالفتاح عبدالكافي (مصم التطبيسيق عصلي مصمر) سياسات التكيف الاقتصادي المدعمية الطاهيرة السيد محمد حمية بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات تطويب الثقافة الجاميريبة العربيبة عسسام سليان الموسسى التربيبة إزاء تحسيبات التعسيب عليى أسعيد وطفية والعنسيف في العالسيم العربسي المنظمور الإسلامسي للتنميسة البسشريسة 70. أسامية عبدالمجييد العانيي

- التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون العول الخليسج العربية: دراسة تحليلية المؤسيسية المصرفيسة العربيسة: التحديات والخيارات في عسس العولمة عـــالم الجنــوب: المفهــوم وتحدياتــه الرؤيسة الدوليسة لنضيط انتسسار أسلحية الدميار السامل في السرق الأوسيط المجتمع المدني والتكاميل: دراسية في التجريبية العربيبية التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في دولـة قطـر (دراسـة ميدانيـة) التحول إلى مجتمع معلوماتي: نظيرة عامية حق تقريب المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتريا - الصحيراء الغربية - جنوب السرودان ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية الرعاية الأسرية للمستنيس في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة نفسية اجتهاعيدة ميدانيدة في إمسارة أبسوظبي دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإسرائيلسي: نمسوذج بسن جوريسون الجديد في علاقة الدولة بالصناعة في العسالم العسريي والتحسديات المعاصسرة
- 71. حمد عليي السليطي
- 72. مرمد كوكسب الجميل
- 73. أحمد سليم البرصان
- 74. محمد عبدالمعطمي الجاويس
- 75. مازن خليل غرايية
- 76. تركيسي راجيسي الحمسود
- 77. أبوبكر سلطيان أحميد
- 78. سلمان قادم آدم فسضال
 - 79. ناظم عبدالواحد الجامسور
 - 80. فينصل محمد خبير النزراد
 - 81. جاسم يونسس الحريسري
 - 82. عــــلي محمـــودالفكيكـــــي

العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتبواء المخسدرات والأمسن القومسي العربسي: (دراست مسن منظار موسیولوجسی) المجال الحيدوى للخليب ج العربسى: دراســـــة جيـواســـراتيـجـيـــــــــة مسامسيات التكييسي المكاسسي والاستقير ار البسياسي فيمي الأردن اتجاهمهات العميال الوحسيدوي ف____ المخصوب العصوري المعاصصور الطاقة النووية وآفاقها السلمية في العبالم العربي مسألة الحيضارة والعلاقية بين الحيضارات لدى المثقف بن المسلمين في الأزمنة الحديثة التنميسة الصنباعيسة في العالم العسرين ومواجهية التحديبات الدوليسة الإسمالام والعولمة: الاستجابسة العربيسة - الإمسلامية لمعطيسات العولمسة اليهود الشرقيون في إسرائيل: جلل الضحية والجلاد امستراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد الماثية القطاع الخاص العربي في ظلل العولمة وعمليات الانسدماج: التحديات والفسرص العلاقيات التركيبة - الأمريكيسة والمشرق الأوسيط في عدالم منا بعدد الحسوب الباردة الأهبية النسبية لخصوصية مجلسس التعساون لسدول الخليسج العربيسة

83 عبدالمنعيم السييد عليي 84. إيراهيم مصحب الدليمي 85. سيار كوكسب الجميسل 86. منار محمد الرشوانسي 87. عمد علدي داهدش معسان محمسان محمسا 89. رض___ان ال____د 90. هوشيــار معـــروف 91 عمالدعمسي 92 أحسد مسطفي جابسر هـاني أحمد أبوقديــــ 94. عمد هشام خواجكية وأحمد حسسين الرفاعسي ثام___ کام__ل محمـــد .95 ونييسل محبيد سليب 96. مصطفى عبسالعزيز مرسى

الجهود الإنبائية العربية ويعض تحديات المستقبل مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية المصراع بعن العلمانية والإسلام في تركسا المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الانتقاليمة: نحمو تأميس حيماة برلمانيمة اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي: الواقسيع ومتطلبات المستقبل حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية: دراب____ة ميدائي____ة في سوري____ البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط مسار التجربة الحزبية في مسمر (1974 - 1995) مشكلات الأمن القومى: نموذج تحليل مقترح التنكافس التركيع - الإيسيراني في آسيا الوسطين والقوقياز الثقافة الإسلامية للطفال والعوالية ماية حقوق المساهمين الأفسراد في مسوق أبوظبسي لسلاوراق الماليسة فكرته ومراحله - آثباره - وضعه القانوني التسويات السلمية المتعلقة بخلافة الدول وفقا لأحكام القسانون الدولسي مجلس التعاون لدول الخليسج العربيسة وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي: نحسو سياسسة خليجيسة جديسدة

97. على مجيد الحسادي 98. آرش___اك بو لادي___ان 99. خلب إراهيم الطبار 100. جهــاد حــرب عــودة 101. محمد عدامدش ورواء زكىي يونيسس 103. حسام الديسن ربيسع الإمام 104. شريف طلعت السعيد 105. عـــل عيــاس مـــراد 106. عــــال جفــــال 107. فتحسى درويسش عسشيسة 108. عــــدي قـــصيـــور 109. عمير أحيدعيل 110. محمد خليها الموسيي 111. محمد فايسز فرحسات

أسلحة حروب المستقبل بين الخيال والواقع الفرانكوفونيتة في المنطقة العربيسة: الواقسم والأفساق المستقبليسة استشراف أولى لأثبار تطييق بروتوكمول كيوتمو بشأن تغير المناخ على تطور السوق العالمية للنفط عوائق الإبداع في الشقافة العربية: بيهن الموروث الأمهر وتحسديهات العهولمة 116. سيئار جيار عيلاي العيراق: قيراءة لوضيع وخيضر عباس عطوان الدولسة ولعلاقاتها المستقبلية

112. صفيات أمين سلامية 113. وليد كاصد الزيدي 114. محمد عبدالباسط الشمنقي ومحمسلد حاجسسي 115 محمد المختسار وليد السعد

قواعد النشير

أولاً: القواعد العامة

- تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فحسب.
 - 2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
- يراعى في البحث اعتباد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
- يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 40 صفحة مطبوعة (A4)، بها في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
 - يقدم البحث مطبوعاً في نسخة واحدة، بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية.
- م. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس
 (إن وجد).
- على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
 - تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث مع قاتمة المراجع.
- تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة، مع تحديد مصادرها، ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
- تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا نجل بمحتوى البحث أو مضمونه.
- 11. يراعى عند كتابة الهوامش ما يلي: الكتسب: المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة. الدوريات: المؤلف، وعنوان البحث، اسم الدورية، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

ثانياً: إجراءات النشر

- 1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير ادراسات استراتيجية ١.
 - 2. يتم إخطار الباحث بها يفيد تسلم بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.
- يرسل البحث إلى ثلاثة عكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث بعد إجازته من هيئة التحرير، على أن يتم التحكيم في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ إرسال البحث للتحكيم.
- يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمها خلال ثبانية أسابيع على الأكثر من تاريخ تسلم البحث.
- في حالة ورود ملاحظات من المحكمين ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر.
- مصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.
- 7. إن أي ملاحظات ترد حول اللراسة بحدوث عارسات خالفة للأعراف الأكاديمية يكشفها المحكمون سوف تكون سبباً لرفض الدراسة فوراً، ويحتفظ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بحقه في رفض أي عمل آخر يقدمه الباحث المعنى لاحقاً.

قسيمة اشتراك في سلسلة (دراسات استراتيجية)

			لاسم
***************************************		***************************************	للوسسة
_41544			لمنسوان
:4	سسس العيد	:	س. ب
***************************************	******************	:	لرمز البريدي
***************************************	*********************		لدولة
:	فاك		ساتف
***************************************	*******************************	ىن:	لبريد الإلكترو
العدد:ا			
•4	رسوم الاشترا		
60 دو لاراً أمريكياً	220 درهماً	للأفراد:	
120 دولاراً أمريكياً	440 درهماً	للمؤسسات:	
كات، والحوالات النقدية.	الدفع النقدي، والشيك	اك من داخل الدولة يقبل	🗖 للاشتر
نية شاملة المصاريف.	فقط الحوالات المصرة	اك من خارج الدولة تقبل	🗖 للاشتر
الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات	لإماراتي أو بالدولار		
		ث الأستراتيجية.	والبحو
ليي الوطني ـ فرع الخالدية	1950050 _ بنك أبو ظ	حساب رقم 65	
مارات العربية المتحدة	461 أبوظبي_دولة الإ	ص. ب: 75	
ة لقسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:			ت
دوث الاستراتيجية	إمارات للدراسات والب	مرکز از	
عارض	قسم التوزيع واله		
مارات العربية المتحدة	456 أبوظبي _ دولة الإ	ص. ب: 7	
	9712) 404444 فأكسر		
books@ecs	يدالإلكتروني: sr.ae	البر	
http://www.ec:	على الإنترنت: ssr.ae	الموقع	

تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البرينية، وتغطي تكلفة اثني عشر عنداً من تاريخ بده الاشتراك.





Bibliotheca Alexandrina

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية